الهند وتأميم قناة السُويس 1956: التحالف ضد عودة الاستعمار

د. السيد مكاوي*

{ تعرض هذه الدراسة موقف الهند من القرار المصري بتأميم قناة السويس في 26 يوليو 1956، وترجع أهمية الموضوع إلى أن موقف الهند كان نموذجاً لموقف قوة آسيوية كبيرة و دولة رائدة في حركة الرابطة الأفرو آسيوية والحياد الإيجابي ودولة عضو في الكومنولث البريطاني وللوزن السياسي والأدبي الذي تمتعت به الهند في فترة خمسينيات القرن العشرين بالنظر إلى كون الهند دولة كبيرة حظيت بزعامة نهرو التاريخية. وتتناول الدراسة عدة نقاط منها الإرتباط بين الهند والسويس في التاريخ الحديث ؛ وكيفية اندلاع الأزمة ؛ ورد فعل الهند الأول على قرار التأميم ؛ وجهود مصر للتغلب على تردد الهند في إعلان دعمها لموقف مصر وأسباب هذا التردد؛ وجهود الهند لحل الأزمة التالية للتأميم عبر المفاوضات والوساطة واستراتيجية الحلول الوسط لمنع تحول الأزمة إلى صراع مسلح والتي استمرت حتى اندلاع العدوان الثلاثي على مصر. وتنتهي الدراسة بملاحظات ختامية تتناول تحليلا للعوامل التي شكلت الموقف الهندي وأثرت على تطوره عشية إندلاع الأزمة ووصولاً إلى العدوان}.

---

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة المنوفية، مصر
Email :mekkawi999@gmail.com

أولًا- الهند والسويس: تاريخ مشترك

ارتبط تاريخ الهند الحديث بتاريخ برزخ السويس أو قناة السويس فيما بعد، وظهرت مصطلحات تشير إلى العلاقة بينهما مثل "الطريق إلى الهند" أو "شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية بالهند". وكان نابليون بونابرت أول من نبه البريطانيين إلى الأهمية الاستراتيجية لمصر وخطورة مركزها على مستعمراتهم في الهند، حين حاول الجنرال الفرنسى استعمال مصر كقاعدة لدعم المناوئين للنفوذ البريطانى في الهند من أمثال تيبو سلطان Tipu Sultan تمهيدًا لغزوها لاحقاً، لكن فشل حملة نابليون حال دون تحقيق ذلك.[1] وعندما نشبت الثورة الهندية الكبرى ضد الإنجليز عام 1857، وعجز الإنجليز عن قمع الثورة إلا عندما أرسلوا نجدات عسكرية عبر برزخ السويس، وساعدت سرعة وصولها على وأد الثورة تماماً في نهاية عام 1858،[2] ولم يسترح البريطانيون إلا عندما أمَّنوا طريقهم إلى الهند باحتلال مصر عام 1882، وأصبحت مصر بذلك تابعة للقناة لضمان أن يظل الطريق إلى الهند مفتوحاً.[3]

وقد ظل الهدف الاستراتيجى لحكام الهند البريطانية في غرب آسيا هو الاحتفاظ بقناة السويس مفتوحة دائماً وورثت الهند المستقلة هذه الفكرة الاستراتيجية عن البريطانيين. وقد بدا تأثير ذلك الميراث واضحاً في لقاء عبد الناصر مع جواهرلال نهرو Jawaharlal Nehru قبل نهاية فبراير عام 1953 حين أحس عبد الناصر بتحفظ نهرو عندما حدثه عن المفاوضات المقبلة مع الإنجليز فأشار نهرو إلى أهمية قناة السويس بالنسبة لتجارة الهند وغيرها من دول آسيا. وعبثاً حاول عبد الناصر أن يوضح للبانديت نهرو الفرق بين قضية قناة السويس ومسألة القاعدة البريطانية العسكرية في منطقة القناة لكن نهرو بقى على تحفظه.[4]

ولكن ذلك التحفظ الذي اكتنف موقف نهرو سرعان ما تبخر بفعل الاتصالات المكثفة بين الطرفين ونتيجة للدور الحيوى الذي لعبه سفير الهند بالقاهرة

بانيكار K. M. Panikkar ولقيام الهند بإعادة تقييم سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط الذي جرى في المؤتمر الدبلوماسى برئاسة نهرو في النصف الأول من عام 1953.[5] وفي 23 يونية 1953 عبر نهرو عن التغير الجديد في موقفه أثناء زيارة دافئة للقاهرة حين ختم حديثه الطويل عن الحياد الايجابى في نقابة الصحفيين المصريين بقوله: "إني أرى ضرورة حل قضية قناة السويس على أساس سيادة مصر التامة في أقصر وقت ممكن، وإذا لم تتم تسوية المسألة على هذا الأساس، فلا أستطيع أن أتنبأ بالنتائج السيئة، التي سيؤول إليها الأمر في الشرق الأوسط".[6] كان هذا الموقف لنهرو تحول من اعتناق وجهة النظر البريطانية إلى اعتناق وجهة النظر المصرية للمسألة وانعكاساً للتقارب المتزايد بين البلدين.

وعموماً فبعد ثلاثة أعوام من محاضرة نهرو في نقابة الصحفيين المصرية فرضت مسألة قناة السويس نفسها بقوة في سياق سياسات الحرب الباردة وانحسار موجة الإستعمار الغربي من آسيا وافريقيا ونشوء دول جديدة تناضل من أجل مكان لها في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية. فقد أعلن جمال عبدالناصر من الإسكندرية تأميم قناة السويس في 26 يوليو 1956 رداً على ما اعتبره إهانة أمريكية تمثلت في سحب عرض تمويل لبناء السد العالى والتشكك في متانة الاقتصاد المصرى.[7] وهو الأمر الذي خلق أزمة كادت تعصف بالعالم وتتحول إلى حرب عالمية ثالثة، لولا وقوف الرأى العام العالمي منذ العدوان الثلاثي ووقوف أمريكا وروسيا ضد استخدام القوة النووية النزاع وقبل ذلك ثبات الموقف المصري وصلابته.[8] وكان نهرو وبلاده في قلب الأحداث سواء بحكم الصداقة الشخصية بينه وبين ناصر أو لتبنيهما لسياسة الحياد الإيجابى ولكون الهند أحد المستفيدين الرئيسيين من القناة فضلاً عن امتلاك الهند ومصر لماضي استعماري مرير. فما الذي حدث وما موقف الهند منه ورؤيتها له؟

ثانيًا– صناعة الأزمة

لم تكن الأزمة سوى جزء من الوضع الدولي السائد وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا ولذا فإن إطلاله على تلك الانعكاسات يزيد من وضوح الصورة. لقد انقسم العالم إلى كتلتين عقب الحرب العالمية الثانية هما الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وساد بينهما الصراع الذي اصطلح على تسميته بالحرب الباردة وحاول كل طرف توسعة مناطق نفوذه في العالم، وكان من بين المناطق التي ساد حولها الصراع منطقة الشرق الأوسط التي كانت تعد منطقة نفوذ غربي ولكن مع تصاعد المد الثوري والوطني التحرري في المنطقة العربية بدأ الاستعمار يتراجع ولعبت مصر دورا رياديا في قيادة هذا المد. وعقد الأمريكيون الأمل في بادئ الأمر على إمكانية احتواء الثورة المصرية وساعدوا في إجلاء الإنجليز عن مصر حتى يمكن لمصر إتخاذ قرارها بالإنضمام للأحلاف العسكرية المرتبطة بالغرب ، لكن مصر أعلنت تمسكها بميثاق الأمن الجماعي العربي باعتباره الحل الوحيد للدفاع عن المنطقة ومن هنا نشأ صراع بين مصر وبعض الجمهوريات العربية الجديدة في جانب وأمريكا وبريطانيا ومعها بعض الأنظمة الملكية العربية في الجانب الآخر.

وشجع الغرب إنشاء حلف بغداد الذي ضم العراق وباكستان وتركيا وإيران وسعى إلى ضم دول عربية أخرى من بينها لبنان والأردن ولكن مصر تصدت لهذا الحلف وشنت عليه هجمات شرسة. وفى تلك الأثناء كان عبدالناصر قد ركز اهتمامه على الجبهة الداخلية لبناء وتنمية المجتمع المصري وتقدم بطلبات سلاح إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي ماطلت في الاستجابة للطلبات المصرية فضلاً عن خفضها وفي 28 فبراير 1955 قامت القوات الأسرائيلية بشن هجوم على غزة راح ضحيته أكثر من 38 جنديا مصريا فضلاً عن المدنيين. الأمر الذي دفع ناصر إلى اللجوء إلى الكتلة الشرقية للحصول على السلاح الذي يكفل له الدفاع عن نفسه

وعقد صفقة الأسلحة التشيكية الأمر الذي شكل لطمة للغرب وسياساته في المنطقة. وحاول الأمريكيون علاج الموقف بتقديم عرض لتمويل مشروع السد العالي الذي سيستمر بنائه لعدة سنوات تظل فيها مصر منطقة نفوذ غربي ويتم خلالها الهيمنة على موارد مصر بدرجة لا تسمح لها بشراء سلاح من مصدر آخر غير الغرب .

ورأى ايزنهاور في مشروع السد فرصة سانحة لتحقيق هدف آخر من الأهداف الأساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة وهو توفير قبول عربي لوجود إسرائيل بالمنطقة أو إضفاء شرعية على وجودها في المنطقة واحتلالها لأراضى فلسطين العربية. و بناءً عليه أرسل إيزنهاور Dwight D. Eisenhower مبعوثه الشخصي روبرت أندرسون لإجراء الاتصالات مع القاهرة وتل أبيب وتحطمت مساعيه على صخرة الرغبات التوسعية لديفيد بن جوريون David Ben-Gurion ولثبات عبد الناصر على عدم التنازل عن الحد الأدنى للحقوق العربية وهو قرار التقسيم لعام 1948، وبناءً عليه قررت الولايات المتحدة سحب عرض تمويل السد العالى، في تلك الأثناء كان ناصر قد اعترف بالصين الشعبية وهو أمر كانت تعارضه الولايات المتحدة وكان دافع ناصر إلى ذلك محاولة الولايات المتحدة وحلفائها فرض حظر السلاح على منطقة الشرق الأوسط من خلال الأمم المتحدة وهو الحظر الذي سيفرض عملياً على العرب فقط ، وعليه سارع ناصر بالاعتراف بالصين الشعبية التي لم تكن عضواً في الأمم المتحدة، وبالتالي يمكنه الحصول على السلاح عن طريقها.[9]

و قد توقع ناصر احتمال انسحاب أمريكا والغرب من تمويل مشروع السد وبناءً عليه فكر في الحل البديل، وكانت فكرة التأميم للقناة هي الأقرب إليه وسيطرت على ذهن عبد الناصر قبل السفر لحضور قمة بريونى Brioni بيوغوسلافيا حتى أنه بعد أن فوض سفير مصر في واشنطن "أحمد حسين" بقبول كل شروط الولايات المتحدة لتمويل السد نصحه بشراء كتاب عن قناة السويس وقراءته.

ثالثًا– نهرو وقرار التأميم : جدل وتردد

قبل عودة ناصر من قمة بريونى إلى القاهرة مساء 19 يوليو 1956 علم ناصر ونهرو وتيتو بنبأ انسحاب أمريكا من تمويل مشروع السد العالي، وفي طائرة العودة التي أقلت نهرو وناصر إلى القاهرة أبدى نهرو عدم الرضا عن القرار الأمريكى وطريقة اتخاذه[10] بقوله " ليس هناك حدود لحماقة القوة لديهم"[11]. وفور وصولهما القاهرة طلب نهرو من ناصر أن يعتبره في إجازة شخصية بالقاهرة نظراً لحساسية الموقف، ولكن ناصر أصر على أن يقضى مع نهرو يوم الجمعة باعتباره إجازة رسمية يسعده قضائها مع صديقة الهندي. وقد أجرى نهرو وناصر محادثات يوم الجمعة اتفقا على أثرها على أن ما حدث بداية سياسة وليس نهاية سياسة.[12] وبناءً على رغبة نهرو فإنه كان من المفترض أن يزور آثار القاهرة ليترك لناصر التفرغ لمستجدات الموقف، لكن ذلك لم يحدث حيث قطع نهرو زيارته وغادر القاهرة الساعة الثامنة صباحاً السبت في 21 يوليو 1956[13]، ويبدو أن نهرو أحسن بأنه من الصعب على صديقه المصري أن يتجاهل وجوده في القاهرة، وربما وجوده في القاهرة يلقى عليه بجزء من المسئولية عن رد فعل القاهرة على ما حدث.

وبعد أن استطاع ناصر أن يهيئ من سيوكل إليهم تنفيذ عملية التأميم وإدارة القناة، وبعد أن تلقى معلومات من الثوار القبارصة والمكتب الثاني السوري "جهاز المخابرات السوري" والمخابرات العسكرية المصرية عن حجم القوات البريطانية في المنطقة، وبعد أن قدر الموقف بأنه يستحيل على بريطانيا التدخل عسكرياً بشكل فوري أعلن ناصر تأميمه للقناة في خطاب ألقاه في ميدان المنشية بالأسكندرية في 26 يوليو 1956 الذي يوافق ذكرى رحيل الملك فاروق عن مصر.[14] وقد أثار هذا القرار حفيظة وغضب لندن التي سعت إلى اجتذاب حلفائها الأمريكيين والفرنسيين لتبنى موقفها، وكما قدر ناصر فإن انتوني إيدن Robert Anthony Eden قرر كرد فعل مباشر شنّ عمل عسكري، لكن قواده العسكريون استمهلوه قرابة شهر

ونصف للاستعداد، فضلاً عن أن حلفائه الفرنسيين المتورطين بحرب في الجزائر لم يكن لديهم الاستعداد الفوري لدخول معركة.[15]

وإزاء هذا التطور السريع والخطير للأحداث فإن نهرو أوحى للآخرين بأنه أحس بحرج أمام أطراف دولية مختلفة بسبب وجوده في صحبة عبد الناصر لحظة اتخاذه القرار وتجاهل إعلامه به أو افتراض الآخرين معرفة نهرو بالقرار،[16] ولكي ينقل نهرو هذا الإيحاء إلى الآخرين فإنه نفى علمه المسبق بقرار التأميم أو أنه أجرى أية مباحثات مع عبد الناصر بخصوص قناة السويس أو العلاقات المصرية – البريطانية. وحتى يبدو نهرو صادقا في نفيه لما سبق فإنه انتقد العمل المصري حين اعتبر أن التأميم "رد فعل مؤسف" لسحب عرض تمويل السد العالي، وأضاف نهرو أن "الطريقة التي سيطرت بها مصر على قناة السويس لم تكن طريقتنا وأننا نتبع طريقة مختلفة".[17]

وبالفعل نجح نهرو في إبعاد الشكوك الغربية القائلة بتورطه مع عبد الناصر في التدبير لعملية تأميم قناة السويس، ووصل بنجاح نهرو إلى حد اعتراف المخابرات الأمريكية بأن نهرو انزعج من عمل عبد الناصر، واعتبرت تلك الأجهزة بأن موقف الحكومة الهندية المبدئى من التأميم يعد أمراً طيباً.[18]

ولكن إلى أي مدى كان انزعاج نهرو حقيقياً؟ وإلى أي حد كان نهرو صادقاً في موقفه؟ في الواقع فإن نفى نهرو علمه بالقرار كان صحيحاً فقد تبلور القرار في ذهن عبد الناصر بعد رحيل نهرو عن القاهرة بما لا يقل عن ساعة،[19] ولكن نهرو وعبد الناصر تباحثا حول سحب عرض تمويل السد سواء في طائرة العودة من بريونى أو بالقاهرة، وكان نهرو يلمس وطأة القرار الأنجلو أمريكى على مصر لكنه وربما بسبب طبيعته الهادئة لم يتصور أن يأتى رد الفعل المصري بهذه القوة. ولكن انزعاج نهرو كان ظاهرياً أكثر منه حقيقياً، وقد فطن لذلك نائب المندوب السامي الهندي بباكستان الذي رأى أنه على عكس ما أشيع عن انزعاج نهرو لتكتم عبد

الناصر قرار التأميم، فإن نهرو كان مرتاحاً لما حدث لأنه رفع عن عاتقه مسئولية كبيرة يحق للمصريين وحدهم أن يتحملوها.[20]

وباستثناء التردد الذي اعترى الحكومة الهندية إزاء التأميم فإن الموقف الهندي العام كان مؤيداً لمصر فقد عبر الرأى العام الهندي وصحافته عن تعاطفه مع مصر فور إعلان الأخيرة تأميم القناة. وحتى تردد الحكومة الهندية كان المفترض أن يكون مؤقتاً لأنه وكما توقعت المخابرات الأمريكية وكما بدا فيما بعد فإنه كان هناك ميل للشعور بحق مصر في التأميم بما يخدم مصلحتها.[21] وفي روما عبّر السفير الهندي بها عما يمكن اعتباره الموقف الطبيعي للهند التي عانت طويلاً من مرارة الاستعمار الغربي. ففي 28 يوليه عبر جون ثيفى للقائم بالأعمال المصري بروما عن تهانيه بمناسبة تأميم القناة، وهو العمل الذي اعتبره ثيفى "خطوة عظيمة" وتطبيقا لتصريحات مؤتمر بريونى حول عدم الانحياز. واعتبر السفير الهندى أن التأميم "ضربة شديدة للاستعمار" يحق للدول المحبة للسلام الاعتداد بها، وأن التأميم كان "درسا قاسيا" للولايات المتحدة التي أرادت الحط من كرامة ناصر فرفعته وزادته قدراً.[22] وعلى الجانب البريطانى فإن لندن ظلت على اتصال بنيودلهى بشأن تأميم القناة، وطلبت لندن من نهرو بذل مساعيه لدى ناصر لإيجاد حل وسط عاجل.[23] وكانت الهند مؤهلة لأسباب عديدة للعب دور الوسيط في حل هذا النزاع ليس أقلها علاقاتها القوية مع القاهرة ووضعها الأدبي بين الدول حديثة الاستقلال وبحكم وجودها في الكومنولث وتبنيها لمبادئ البانش شيلا Panchsheel – المبادىء الخمسة للتعايش السلمي – في العلاقات الدولية.

وقد بدا التردد الهندي في تأييد التأميم المصري للقناة واضحاً في رسالة نهرو إلى ناصر المؤرخة في 3 أغسطس 1956 فقد كشفت الرسالة عن عدة حقائق تعبر عن القلق الهندي إزاء التأميم منها أن الهند أحد مستعملى القناة والتأميم يضعها أمام مجهول لا يمكنها تقدير احتمالاته، وأن الهند باعتبارها عضوا في الكومنولث عليها

التزامات، وفوق ذلك فقد دعا نهرو ناصر أن يتولى هو بنفسه الدعوة لمؤتمر دولي حول قناة السويس وهي فكرة لم يكن ناصر يحبذها.[24]

وقد تعدى أثر التردد الهندي لنيودلهى ليؤثر على مواقف دول أخرى تبنت نفس الخط الهندي في السياسة الخارجية، ويمكن اعتبار الموقف الذي اتخذه سفير الهند بيوجوسلافيا مثالاً على ذلك، فقد التقى الأخير وزير الخارجية اليوجوسلافى عقب التأميم، بعد أن علم أن الوزير قد أظهر ارتياحه وتعضيده لخطوة مصر الموفقة بشكل واضح وبدون تحفظ وقد طلب سفير الهند من وزير الخارجية اليوجوسلافى "أن يخفف من مبالغته في التعضيد" لمصر لأن موضوع القناة شائك وغاية في الأهمية بالنسبة للهند" إذ تمر معظم وارداتها وصادراتها بالقناة على ظهر السفن البريطانية.[25]

رابعًا- عوامل التردد في الموقف الهندي

ويرجع التردد الهندي في تأييد تأميم مصر للقناة إلى عدة عوامل مترابطة ومتشابكة مع بعضها البعض وهي:-

أ- طبيعة السياسة الخارجية الهندية:

كانت سياسة الهند الخارجية - رغم مثاليتها الظاهرة- تقوم على تقديم مصلحة الهند على كل اعتبار وتجنب الصراعات الدولية والمخاطرات السياسية والتمسك إلى حد كبير جداً بالسلبية في معالجة المشاكل الدولية. وتفضيل العمل وراء الستار عن الظهور في أضواء مسرح مكشوف مع الحذر وتقدير كل الاحتمالات وتفادى البيانات العلنية الرسمية التي قد تلزمهم بأى نوع من أنواع الالتزامات.[26] وفي تلك الحالة فإن مصلحة الهند كانت استمرار الملاحة بحرية في القناة وعدم رفع الرسوم وفي ذات الوقت عدم خسارة الغرب أو كسب عداوته.

ولذلك ظل نهرو متردداً في الإعلان عن موقفه صراحة من التأميم حتى اضطره الرأى العام الهندي وإعادة تقويمه للموقف في ضوء مراسلاته مع ناصر والتحليل الدقيق للأزمة الذي دأب سفير مصر بالهند على شرحه للمسئولين الهنود.

ب- عامل نفسي:-

فقد كان من نتيجة عمل كثير من المسئولين الهنود لفترة طويلة في خدمة الإنجليز زمن استعمارهم للهند أن هؤلاء المسئولين حاولوا تجنب اتخاذ مواقف قد تغضب بريطانيا أو الانتصار لأقرب الدول إليهم في أي خلاف قد ينشأ بينهم وبين الإنجليز.[27] وربما مرجع ذلك أيضاً هو خوف الهنود من أن يؤدي وقوفهم ضد الإنجليز إلى دفع هؤلاء لدعم باكستان في مسألة كشمير.

جـ- العامل الاقتصادي:

كانت الهند قلقة من تأثيرات الحالة الجديدة على اقتصادها. وكما عبر نهرو في خطابه إلى عبد الناصر في 3 أغسطس 1956 حين قال: "إن اهتمامنا المباشر يرجع إلى أننا أحد المنتفعين بالقناة مثل آخرين"[28] فقد كانت الهند تخشى احتمال أن تفرض مصر رسوم مرتفعة من شأنها أن تؤثر سلبياً على اقتصاد الهند وتجارتها مع الغرب.[29] وفي نفس السياق أعرب حزب المؤتمر الهندي عن مخاوفه من أن يؤثر الموقف الناشئ عن تأميم القناة على خطة الهند الخمسية.[30]

د- العامل الإسلامي:-

فقد اعتقد الهنود عندما أممت مصر القناة أنه بالنظر إلى عبور 80% من تجارتهم عبر القناة فإن من الخطر عليهم أن "تسيطر دولة إسلامية على حركة المرور في هذا المعبر المائى المهم إذ قد تتفق هذه الدولة الإسلامية – وهي مصر– مع خصم الهند أي باكستان على عرقلة مرور التجارة الهندية بقنال السويس أو على الأقل ترفع الرسوم على السفن الهندية التي تمر بها ومن ثم تتأثر مصالح الهند الاقتصادية".[31]

خامسًا- مساعي مصر لكسب تأييد الهند

وإزاء هذا التردد في الموقف الهندي نشطت مصر من أجل إزالة المخاوف الهندية، وكسب تأييد الهند لمصر، فبذل السفير المصري بالهند مساعي هادئة ومركزة لتحويل الموقف الهندي لصالح مصر، وأسهمت مراسلات عبد الناصر مع نهرو في إتمام الوصول إلى هذا الهدف.

جهود السفير المصري بنيودلهي:

بذل مصطفى كامل – السفير المصري بنيودلهي – كل ما يستطيع من جهد عقب إعلان التأميم لتأمين أن تؤيد الهند مصر في قرار التأميم، وكان كامل قد لاحظ تردد الحكومة الهندية في إعلان تأييدها الصريح لمصر، وبناءً عليه أجرى اتصالات بالمسئولين الهنود وخصوصًا نهرو وكريشنا منون Krishna Menon ودت Dutt وجاه Jha وهم الأربعة المسئولون عن رسم سياسة الهند الخارجية.[32] وقد بدأ مصطفى كامل بلقاء جاه الأقل حذراً بين الأربعة والمسئول الأقليمى عن غرب آسيا في الخارجية الهندية، وفي بداية اللقاء أبدى مصطفى كامل الثقة بالنفس، ولم يلح في طلب المساعدة الهندية بل أعرب عن شكر مصر لموقف الصحافة الهندية. وأشار كامل إلى تأثير الحالة القائمة في القناة على الهند وأن أي ضرر سيصيب مصر لن يكون أيضا في مصلحة الهند. ثم سأل كامل جاه عن موقف الهند العام من قرار التأميم المصري وكان رأى جاه أن التأميم المصري للقناة عمل جرئ جداً أثمر وضعا خطيرا ينذر بشر مستطير. ثم أضاف جاه أن الرأي العام الهندي يؤيد مصر في قرار التأميم، وأن الدوائر الهندية المسئولة لا تنكر حق مصر في التأميم، ولكنها لا تحبذ إعلان ذلك الآن لأنه يضر أكثر مما يفيد، وأن الهند لم تؤيد بريطانيا ضد مصر. وكان تقدير السفير المصري أن جاه يقطع الخط عليه حتى لا يطلب إعلان تأييد الهند لمصر، وألمح جاه إلى أهمية القناة للتجارة الهندية. وقد أدرك كامل أن جاه يحاول من خلال كلامه أن يثنيه عن طلب التأييد الهندي

المعلن لمصر، ثم هو يشير ضمناً إلى المخاوف الهندية من التأميم، والتي كانت صدى لشائعات بريطانية حول احتمال تحالف مصري باكستاني "إسلامي" ضد الهند.

وبناءً على ذلك لم يحاول مصطفى كامل طلب التأييد الهندي، واكتفى بالتأكيد على أن قرار التأميم هو قرار قانوني، وأن مصر قد ضمنت حقوق المساهمين وحرية الملاحة طبقاً لتعاهداتها الدولية. وأن مصر متمسكة بتأميم القناة ولن تتراجع عنه، وكان كامل يعتقد أن الإيحاء للهنود بأن مصر مصرة على عملها سيدفعهم لتأييد مصر، وأشار كامل إلى أن التأميم سياسة هندية ونجاح مصر في تأميم القناة يدعم هذه السياسة ويوفر للهند استقلالها الاقتصادي. وفي النهاية أوضح السفير المصرى أن ما يروج عن تحالف مصري – باكستاني محتمل ضد الهند هي شائعات انجليزية تهدف للتفرقة بين مصر والهند.

وبعد أن استكشف كامل الموقف الهندي عمد إلى دراسة الموقف العام للأزمة، وخلص من دراسته تلك إلى أنه بالرغم من خطورة الموقف يمكن جدا لمصر الخروج بنجاح. ثم ذهب كامل لمقابلة "دت" حاملاً معه هذا التصور. وبدأ كامل لقائه بالتعبير لـ "دت" عن شكره لتأييد الرأى العام الهندي لمصر، وأظهر "دت" امتنانه لهذا الشكر، وأخبر كامل بأنه شخصياً "يشترك بقلبه مع مصر في تصرفها ويتمنى لها التوفيق". وردّ كامل بأنه واجبه يقضى عليه بإحاطة الهند بالموضوع بشكل مفصل حتى تتخذ موقفها كصديق وحليف لمصر وهي على بينة من أمرها. واستطرد كامل فقال:" إن سحب عرض تمويل السد العالي هو مجرد حلقة من حرب تشن ضد الدول المحايدة، وأن الهدف من السحب هو تخويف الدول المحايدة واتباع سياسة الشدة تجاهها، وأن الدور سيأتي على الدول المحايدة الأخرى إذا لم تتضامن وتتضافر لنصرة مصر".

وقدم كامل الدليل أن السياسة الأمريكية البريطانية بدأت تتجه منذ أوائل يونيو 1956 نحو التشدد في التعامل مع كتلة الحياد وخصوصاً مصر والهند ويوغوسلافيا، وأن هذا الاتجاه ازداد وضوحاً بعد التصريح الذي أدلى به جون فوستر دالاس John Foster Dulles ، واعتبر فيه الحياد عملا غير أخلاقي والذي تلاه سحب السفير الأمريكى "كوبر" من الهند، وكان كوبر معروفاً بسياسته الودية تجاه الهند، وقد صاحب سحب السفير الأمريكى هجوم سافر على الهند ومصر في الصحافة الأمريكية، ثم جاء قرار الكونجرس الأمريكى بسحب المعونة العسكرية ليوغوسلافيا، وأخيراً سحب العرض الأمريكى البريطانى لمصر.

وخلص كامل إلى أن المسألة على ذلك تمس الجميع ولا تخص مصر وحدها ملاحظاً أن سحب العرض الأمريكى البريطانى لتمويل السد العاي جاء في أعقاب مؤتمر بريونى؛ ليؤكد أنه ليس إلا حلقة من حلقات السياسة الغربية تجاه مصر والهند والدول المحايدة الأخرى يقصد منها التخويف والتمهيد – في حال نجاحها– إلى اتباع سياسة الشدة تجاه جميع البلدان المحايدة، ومنع تنفيذ سياسة التعاون الكامل بين الدول المحايدة الذي تقرر في بريونى فضلاً عن إرهاب البلاد التي ترغب في الإنضمام إلى مسيرة الحياد الإيجابى.[33] وأضاف كامل أن هدف الغرب من الأزمة هو حرمان مصر كرمز للبلاد الأفروآسيوية من الاستقلال الاقتصادي الذي من شأنه أن يكفل لها الاستقلال السياسي وإنشاء قوة عسكرية حديثة يمكنها الدفاع عن مصر، وأن الغرب يبغي إبقاء البلاد الأفروآسيوية فقيرة وضعيفة ليحتفظ بها كسوق لمنتجاته يستغلها كيف يشاء ثم برهن له من خلال عرض كيفية تطور الأزمة أن مصر لم تكن سوى ضحية لسياسة الغرب. وأكد كامل في نهاية حديثه على أن الغرب لن يقدم على عمل عسكري لخوفه من التدخل الروسي ولحرصه على بترول الدول العربية ولاختلاف أمريكا مع بريطانيا وفرنسا فيما يجب اتخاذه تجاه مصر.

وردا على عرض كامل عبر "دت" عن إدراك الهند للأسباب الحقيقية وراء الأزمة التي يثيرها الغرب، وأن بلاده تدرس كل الوسائل التي يمكنها أن تعاون بها مصر في موقفها، وأعرب "دت" عن تقديره لمهارة التصرف المصري وجرأته وطالب مصر بضبط النفس.[34]

وقد واصل كامل جهوده طوال الأسبوعين الأولين من أغسطس لمحو أى تردد لدى الجانب الهندي، وكانت حجج كامل تزداد تبلوراً و قوة وقدرة على الإقناع مع مرور الوقت فبالإضافة إلى ما أكده كامل لـ "دت" من أن سحب العرض لتمويل مشروع السد العالي لم يكن سوى حلقة في سلسلة حرب تشن ضد دول الحياد وعلى رأسها الهند ومصر ويوغوسلافيا. فإن كامل نجح في إقناع المسئولين الهنود بأن الأزمة الحالية تهدد استقلال الهند نفسه وأن الهاجس الإسلامي أو العامل الباكستاني لا يمثل خطراً على الهند بقدر ما تمثله إدارة دولية للقناة وأن الهدف الجوهري للأزمة التي أثارها الغرب والسبب الخفي وراء تحركاته هو كسر وإسقاط النظام الحاكم في مصر وأنه إذا تحقق هذا الهدف فإنه سيفضى إلى انهيار الجبهة العربية المكونة من مصر وسوريا والسعودية والأردن ولبنان وبالتالي يستعيد الغرب نفوذه "مبتدئاً من القاهرة ومنتهياً إلى آخر حدود العراق". وإذا تهدمت الجبهة العربية على هذا النحو "فإن الهند وجنوب آسيا كلها ستغدو في عزلة سياسية تامة فضلاً عن الإنهيار المعنوي الذي سيصيب كل هذه المنطقة بأكملها". وستصبح الهند محاطة بالأحلاف العسكرية الغربية شمالاً وجنوباً فمن الشمال يطوقها حلف بغداد ومن الجنوب يطوقها حلف السياتو كذلك ومن ثم ستضطر أن تواجه إحتمالين لا ثالث لهم – فإما أن تخضع للنفوذ الغربي وإما أن ترتمى في أحضان الكتلة الشرقية".

وفي الحالتين فإن الهند ستفقد بذلك حريتها في العمل ويصبح استقلالها غير كامل وما حققته من نفوذ دولي أثراً بعد عين.[35] وبعد أن نجح السفير المصري في وضع الهند في مواجهة الأزمة باعتبارها مسألة تهدد استقلالها راح يحطم المخاوف

الهندية التي غذَّاها الإنجليز جيداً والمتعلقة باحتمال قيام تحالف باكستانس – مصري مناويء للهند يمنع مرور التجارة الهندية بالقناة. فقد أكد مصطفى كامل للهنود أن القول بذلك لم يعدو كونه شائعة يروج لها الإنجليز للتفرقة بين مصر والهند. وأن مصر على الأقل بحكم المصلحة الإقتصادية لا يمكنها أن تسلك هذا المسلك. وفضلاً عن ذلك فإنه حتى في حالة افتراض أن هذا الاحتمال ممكن فإن الخطورة تأتى على الهند من وجود إدارة دولية للقناة لا من قيام تحالف باكستانى – مصرى يمنع مرور السفن الهندية بالقناة ومعنى ذلك أنه في حال نجاح الدول الغربية في فرض إدارة دولية للقناه فإن هذه الإدارة ستسيطر عليها الدول الغربية التي ستستعمل القناة حينئذ كأداة ضغط على الهند في حال اتباع الأخيرة سياسة تحمى مصالحها التي قد تتناقص مع مصالح الدول الغربية. وفي تلك الحالة فإن الهند لن تستطيع الإنتصار على الدول الغربية ومن ثم تصبح القناة أداة في يد الغرب للسيطرة على مصير "أسيا كلها بما فيها الهند". بينما سيكون في إمكان الهند أن تثير العالم الغربي المسيحي على مصر وتنتصر عليها إذا ما حاولت مصر أن تعاكس الهند على أساس إسلامي.[36]

وهكذا صار واضحاً أمام الحكومة الهندية أن ما قامت به مصر كان عملاً من صميم السيادة المصرية وأن مصر مصرة على الدفاع عما تعتبره حقها وأن التراجع غير وارد وأن هدف الغرب ليس القناة بل إسقاط النظام في مصر وإعادة فرض نفوذه على منطقة الشرق الأوسط في البداية ثم على آسيا كلها الأمر الذي سيهدد استقلال الهند نفسها في النهاية. ثم بدا للهند أن مخاوفها حول تحالف باكستانى – مصرى لم تعدو كونها أوهام خصوصاً بعد أن بدا واضحاً أن باكستان لن تأخذ موقفاً في جانب مصر بحكم ارتباطها بالسياسة الغربية ولذا فإن الفرصة بدت سانحة لتكسب الهند العالم الإسلامي ولترفع من رصيدها ومكانتها الدولية بين البلاد المتحررة حديثاً والبلاد الضعيفة عسكرياً باعتبارها تدافع عن الحريات وتنصر

الضعيف. وقدرت الهند أن موقف باكستان الممالئ للغرب سيعزلها عن محيطها الإسلامي، وكان تقدير الهنود في محله.[37]

سادسًا – نجاح مصر في تأمين التأييد الهندي

وعموماً فإن الموقف الهندي اتسم بالتحول التدرجي فصار يتصاعد من التردد في تأييد مصر إلى إعلان هذا التأييد على استحياء وبشكل غير مباشر وصولاً إلى إعلان التأييد السافر. كان هذا التطور في الموقف الهندي يتزامن ويتصاعد مع جهود كامل ومراسلات نهرو وناصر، تلك المراسلات التي نجح ناصر من خلالها في التغلب على مخاوف نهرو والتي بدت واضحة في خطابه المؤرخ في 3 أغسطس. ففي رسالة نهرو إلى ناصر بتاريخ 5 أغسطس طالب الزعيم الهندي عبد الناصر بالتزام النهج التوفيقي رغم الاستفزاز الذي يتعرض له من قبل الغرب وتعهد نهرو بعدم حضور مؤتمر لندن دون إبداء تحفظات على البيان الثلاثي وعلى كافة إجراءات المؤتمر ونتائجه المحتملة. وفي رسالة 6 أغسطس نصح نهرو ناصر بعدم الذهاب بالمسألة إلى الأمم المتحدة لأن في ذلك قبول ضمني بالرقابة الدولية واقترح الرد على الدعوة البريطانية لمؤتمر لندن باقتراح مصري مضاد وأن تعرب القاهرة عن دهشتها للدعوة البريطانية دون التشاور مع مصر وانفراد بريطانيا بتقرير الدول المدعوة إلى المؤتمر.[38]

ونتج عن نجاح الدبلوماسية والسياسة المصرية في كسب الهند أن الحكومة الهندية شجعت الصحافة والهيئات الهندية المختلفة على تأييد مصر بشكل غير مسبوق.[39] وانتقد الهنود بشدة تصرف بريطانيا في تجميدها للأرصدة الاسترلينية المصرية واعتبروا ذلك سابقة خطيرة قد تطبق عليهم في المستقبل ورأوا في ذلك إضراراً جسيما بسمعة بريطانيا المالية.[40]

أما نهرو فقد أشار بطريقة عابرة يوم الخميس الموافق الثاني من أغسطس 1956 في خطاب له بمدينة بونا الهندية إلى التأميم المصرى للقناة قائلاً إنه "علامة

على ضعف الهيمنة الأوروبية على الشرق الأوسط وآسيا، تلك الهيمنة التي استمرت لما يزيد عن قرن وأن نظاماً جديداً قد بزغ في الشرق" وأضاف نهرو "يجب علينا أن نفهم هذا النظام الجديد والتغيرات الجارية في كل مكان بالعالم إذا ما أردنا أن نتطور".[41]

وكانت كلمات نهرو تنطوي على تأييد للعمل المصري إلا أن عدم إعلانه الصريح عن تأييده لمصر قد لاقى نقداً من جديد التايمز أوف إنديا وغيرها من الصحف الهندية التي طالبت نهرو بإصدار تصريح علني رسمي مفصل يؤيد فيه موقف مصر وهو ما فعله نهرو بعد ذلك بأيام بعد أن انضم اعضاء برلمانيين بعضهم من حزب المؤتمر الهندي الذي تمثله الحكومة إلى دعوة التايمز أوف إنديا وعبروا عن عدم رضاهم عن إشارة نهرو غير الصريحة التي أدلى بها في مدينة بونا.[42]

وفي 8 أغسطس ألقى نهرو بياناً مفصلاً عن أزمة السويس أمام البرلمان الهندي حدد فيه معالم الموقف الهندي من الأزمة. وقد استهل نهرو خطابه بشرح تاريخ المشكلة منذ إنشاء القناة حتى تأميمها بما يتفق مع وجهة النظر المصرية. وأكد نهرو أن "القناة نفسها تقع في مصر وهي جزء لا يتجزأ منها ومن ثم فإن سيادة مصر عليها مسألة لا يتطرق إليها شك ولا يمكن أن تكون موضوع بحث". وألقى نهرو باللوم في نشوء أزمة السويس على القرار الأنجلو أمريكى بسحب عرض تمويل السد العالي دون تشاور مسبق مع مصر وبشكل جرح 'كرامة مصر وعزتها واستخف بمشاعر شعب بأسره". وقلل نهرو من أهمية الضجة المثارة حين أقر أن قرار التأميم المصري لم يفعل أكثر من تقديم موعد استيلاء الحكومة المصرية على شركة مصرية " بقصد شركة قناة السويس"، وهو ما كان سيحدث عام 1968. وشدّد رئيس الوزراء الهندي على أن أي خلافات قد تنشأ عن تقديم الموعد لاترقى إلى مستوى تكون فيه سبباً في نشوء أزمة دولية خصوصاً في ظل تمسك الحكومة المصرية

بالتزاماتها الدولية. وانتقد نهرو رد الفعل الأنجلو فرنسي خصوصاً التدابير العسكرية التي "لم يكن لها ما يبررها" في ظل اعتراف دول البيان الثلاثي بحقوق السيادة التي لمصر على القناة واعتبر نهرو أن تلك التدابير أدت إلى "نتائج شديدة الخطر". وأن رد الفعل الأنجلو فرنسى ".. اتسم بالسرعة والحدة والعنف .... كما أثار في آسيا بصفة عامة سخطاً شديداً بما لهذه القارة من ذكريات مريرة عن الاستعمار". وأشار نهرو إلى أن تلويح انجلترا وفرنسا بالقوة "إنما هو مسلك خاطئ يجانبه الصواب" واعتبر أن ذلك الأسلوب يتجاهل روح العصر ويقوم على عدم الاعتراف بشئون آسيا الحديثة. ثم أعلن نهرو تحفظاته حول مؤتمر لندن المزمع عقده في 16 أغسطس بلندن وعلى ملابسات قبول بلاده الدعوة لحضوره مبيناً أن الهند لا يمكنها أن تشارك في مؤتمر يقيد المشتركين فيه مقدماً بقرارات معينه لذلك قبلت نيودلهي الحضور بعد أن تلقت تأكيدات بريطانية بأن اشتراكها في المؤتمر لا يعني قبولها ما ورد في البيان الثلاثى. وفضلاً عن ذلك أعلن نهرو تحفظات بلاده على المؤتمر، والتي شملت النقاط التالية :

* أن قائمة الدول المدعوة معيبة لتجاهلها دول عديدة كان يجب دعوتها.

* إن الهند مقتنعة بصحة الموقف المصري في عدم حضور المؤتمر فضلاً عن ذلك فهي تلتزم بأن حضورها المؤتمر لن يضر بمصالح مصر أو يتعارض مع سيادتها.

* إن الهند تعتقد أنه ليس بمقدور المؤتمر أن يصل لقرارات نهائية لأن تلك القرارات تتطلب موافقة مصر.

* أن الهند ستحضر المؤتمر في ظل تشاور مع الدول التي تقف موقفاً شبيهاً من موقف الهند (مثل أندونسيا وسيلان..).

وبناءً على ما سبق حدد نهرو هدف الهند في تلك المرحلة من الأزمة بأنه "... محاولة الاهتداء إلى خير طريق يجنب الطرفين وقوع صدام بينهما ويؤدي إلى

تسوية سلمية قبل فوات الأوان ..." على أن تتم التسوية " بما يحفظ على مصر سيادتها وكرامتها عن طريق الإتفاق بين جميع الأطراف المعنية ..." وبشرط "... التخلى عن سياسة التهديد والعنف والبعد عن كل عمل من جانب واحد...".[43]

وقد أحدث خطاب نهرو صدى طيبا داخل مصر فكتب أنور السادات أحد الضباط الأحرار مقالاً مطولاً في جريدة الجمهورية التي يرأس تحريرها بعنوان "عملاق ... وقزم" وكان يشير بالعملاق إلى نهرو وبالقزم إلى ايدن رئيس وزراء بريطانيا وقد امتدح السادات خطاب نهرو واعتبره وثيقة تاريخية تعتمد على الحقائق في حين انتقد السادات خطاب ايدن ووصفه بأنه "عديم الحجة واهي الاستنتاج" وبعد أن استعرض السادات محتوى الخطابين في مقاله بقوله "أردت ... أن أفخر بهذا الدرس الذي لقنه عملاق من الشرق لدهاقين الغرب الذين أصبحوا اليوم أقزاماً ... فسلام لك يا نهرو يا عملاق وطني الشرق ...".[44] أما صحيفة الأهرام فقد اعتبرت من جانبها أن خطاب نهرو دليل على نجاح السياسة الخارجية المصرية القائمة على عدم الانحياز والتى جعلت لمصر وزنا دوليا وزادت من مؤيديها. وامتدحت الصحيفة تأييد نهرو لمصر وتنديده ببريطانيا وفرنسا وأرجعت الموقف الهندي المؤيد لمصر إلى ما بين مصر والهند من تعاون وثيق يستهدف توطيد أركان السلام العالمى وإقامته على أسس لا تنال منه الأحداث.[45]

ولم يقف الأثر الذي أحدثه خطاب نهرو عند هذا الحد بل بدا واضحاً في خطاب جمال عبد الناصر الذي ألقاه في 12 أغسطس والذي دعا فيه لعقد مؤتمر أوسع يحظى بدعم الأمم المتحدة لبحث المشكلة، وهو الاقتراح الذي عرضه نهرو على ناصر في خطابه إليه بتاريخ 6 أغسطس 1956،[46] وفي هذا الخطاب رفض عبد الناصر حضور مؤتمر لندن مستشهداً في ذلك بتأييد نهرو لعدم حضور مصر وهو التأييد الذي أعلنه نهرو في خطابه يوم 8 أغسطس، وتعليقاً على التهديدات

الغربية والإجراءات العسكرية والحصار الاقتصادى الذي تفرضه الدول الغربية على مصر اعتبر عبد الناصر:

"أن هذه الأعمال لا تعتبر تهديداً لمصر فقط ولكنها تهدد جميع الدول التي تجاهد للتخلص من السيطرة الاستعمارية والمحافظة على سيادتها واستقلالها...إنها تهديد للسلام والأمن الدوليين ... إن الدول الآسيوية والأفريقية وجميع الدول والشعوب المحبة للسلام تستنكر هذه الأعمال التي تخرق ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولى".[47]

وقد قوبل بيان عبد الناصر بالترحيب والتأييد في الهند واعتبرت الدوائر الرسمية بالهند أن اتفاق جميع الدول على المؤتمر الذي اقترحه عبد الناصر في بيانه يعد أفضل وسيلة لتسوية أزمة السويس.[48] ولاحظت الهند أن البيان المصري قد خفف من حدة الأزمة وأضعف الموقف الأنجلو فرنسي[49]. وعلق أحد مسئولي الخارجية الهندية على عدم حضور مصر مؤتمر لندن بأنه سيكون "عرس بدون عروس" واعتبر المسئول الهندي أنه إذا ما وفق المؤتمر فسيصل إلى حل تقبل مصر بمقتضاه الاشتراك في مفاوضات.[50]

وقد أصبح موضوع السويس هو الشاغل الأول لنهرو وموضوع حديثه في كل مناسبة أو اجتماع. وقبل أن ينتهي الصدى الذي أحدثه خطابه في البرلمان ألقى نهرو خطاباً بمناسبة احتفال الهند بيوم الاستقلال في 15 أغسطس 1956 أعرب فيه عن أمله في نجاح مؤتمر لندن في إيجاد حل سلمي لأزمة السويس التي تمثل خطراً عظيماً على العالم وأكد نهرو على ضرورة أن يحاول العالم حل الأزمة سلمياً مرات أخرى في حل فشل مؤتمر لندن في ذلك. وحدد نهرو هدف بلاده ودورها في تلك المرحلة بأنه "الوساطة من أجل السلام" محدداً دوافع بلاده في ذلك بأنها صداقتها لطرفي النزاع (بريطانيا ومصر) وتطبيقاً لرسالة البانش شيلا، ولكونها طرفا مهتما (لأن أي حرب قد تتطور إلى حرب عالمية تطال الهند أبت أو قبلت). وقد بدا نهرو

في هذا الخطاب متأرجحاً بين التشاؤم والأمل فحذر نهرو من أن تحاول أي دولة حل النزاع بالقوة ولو عن طريق الخطأ لأن هذا قد يقود إلى نتائج سيئة تشمل العالم كله. في نهاية خطابه دعا نهرو أطراف المشكلة أن يعالجوها بروح الثقة والاحترام المتبادل وألا يلجأ طرف إلى القدح في حق الطرف الآخر أو الانتقاص من قدره وشدد رئيس الوزراء الهندي على أن الحلول الدائمة هي التي تقوم عليها الصداقة والتفاهم وحدها.[51]

ويمكن تفسير نزعة التشاؤم التي بدت في خطاب نهرو باعتبارها نتاجاً للمعلومات التي وصلت الهند عن نوايا بريطانيا وفرنسا فقد أخبر المندوب السامي الهندي بكراتشي السفير المصري بأن "بريطانيا وفرنسا مصممتان على وجوب إسقاط الحكم القائم في مصر الآن والتخلص من الرئيس جمال عبد الناصر الذي يعتبرانه خطراً شديداً على نفوذهما في الشرق الأوسط بل على كيانهما كدولتين كبيرتين وأنهما نجحا في إقناع أمريكا بذلك أيضاً.."[52] وهو الأمر الذي دفع بنهرو إلى الوقوف على الضفة الأخرى من النهر، واعتبر مراسل الأهرام الخاص بنيودلهي بأن خطاب نهرو في حفل الاستقلال قد وضع الهند في موقف مضاد لموقف بريطانيا وفرنسا اللتين تصممان على استخدام العنف إذا اقتضى الأمر في التعامل مع الأزمة.[53] وعشية انعقاد مؤتمر لندن كان تقدير الهند أن الأزمة بالرغم من حدتها بات حلها بالقوة أمراً بعيد الاحتمال. ورأت الهند أن التأييد العربى لمصر فاق التوقع باستثناء العراق الذي تظاهر في مناورة سياسية بأنه يؤيد مصر.

وقد دفعت المخاوف الهندية إزاء النوايا الأنجلو فرنسية دفعت نهرو ليوجه نصحه لمصر بأن تتحلى بالمرونة والحذر في التعامل مع الموقف وأن تتجنب ما يثير الغرب حتى لا تعطيه ذريعة لمهاجمتها. ولم يكن نهرو يعني التفريط في الحقوق بل التوازن الذي عبر عنه حين قال للسفير المصرى بنيودلهي: "أجرؤ على أن أوصى بأنه يجب علينا أن نكون رابطي الجأش ولكن لطفاء في نفس الوقت".

وقد اعترف مصطفى كامل بالتغير الذي طرأ على الموقف الهندي في تلك المرحلة حين أرسل إلى خارجيته يقول: "... إن الهند حكومة وشعباً يؤيدون تأييداً قوياً الحكومة المصرية ويعملان بكل ما في وسعهما لإنقاذ الموقف على النحو الذي يرضي مصر ... وإن تصرفات الحكومة الهندية في هذا الشأن غير مسبوقة في تاريخ الدبلوماسية الهندية. الأمر الذي ارتحنا إليه كل الارتياح". وأضاف مصطفى كامل قائلا إن ما تسعى إليه الهند هو الوصول إلى "حل مُوفِقْ" وحدد مصطفى كامل أبعاد هذا الحل بأنه "العمل على تجنب الوصول بالمشكلة إلى حد وقوع نزاع مسلح بين الغرب ومصر وإيجاد حل يحفظ لمصر حقوقها ويحفظ للغرب ماء وجهه بعد أن تورط في بياناته وإجراءاته إلى حد كبير الأمر الذي يجعل الانتصار الكامل لمصر ليس ممكناً من الناحية العملية".[54]

وكان للتأييد الهندي أثراً أساسياً في تخفيف حدة الأزمة فضلاً عن اعتباره انتصاراً لمصر ضد بريطانيا بالذات التي كانت تدرك أن إغضاب الهند قد يثير آسيا كلها ضدها بالإضافة إلى الضرر الذي قد يمس علاقات الهند برابطة الكومنولث.[55]

وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف الهندي في الإعتبار حتى أن إيزنهاور تراجع عن حضور مؤتمر لندن الأول بعد أن علم أن نهرو لن يحضره وهو أمر يعكس ثقل الوزن الأدبي والسياسي للهند في الأزمة.[56]

سابعًا – دور الهند من مؤتمر لندن (أغسطس 1956) إلى بدء العدوان

كانت أمريكا هي التي اقترحت دعوة الهند وسيلان وباكستان ظاهرياً على أساس المصالح التجارية.[57] أما في الحقيقة فكان إحساس جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية بأن تلك الدول يمكنها ممارسة الضغط على عبد الناصر.[58]

أما الهند فقد حددت موقفها من المؤتمر كما وعدت مصر فأخبرت لاكشمي بانديت Mrs. V.L. Pandit ، مندوبة الهند السامية لدى بريطانيا وأخت جواهر لال نهرو، وزير الخارجية البريطاني بأن الهند لن تلتزم بأي قرار يصدر عن

المؤتمر حتى ولو بالأغلبية إذ ليس من صلاحيات المؤتمر التوصل إلى قرارات نهائية في ظل غياب مصر ذات الشأن الأول في الموضوع.[59] وهو أمر أعاد نهرو ومنون (Menon) تأكيده مراراً وتكراراً. وبالإضافة لذلك طالبت لاكشمي وزير الخارجية البريطاني بدعوة البلاد العربية لحضور المؤتمر وإعطائها الفرصة للتعبير عن آرائها بحرية، وأيضاً طالبت الهند بتغيير مكان انعقاد المؤتمر، وفي النهاية جري رفض المطلبين الهنديين[60] لكن مطالب هندية أخرى تم الإستجابة لها. فقد أعلنت الخارجية البريطانية –بناء على طلب الهند– أن قبول الدعوة لحضور المؤتمر لا يعني بالضرورة قبول مبدأ التدويل وهو الأمر الذي سهل على الهند وجيرانها في آسيا قبول الدعوة لحضور المؤتمر.[61]

وأظهرت بريطانيا لنهرو اقتناعها برأيه أن من العبث وقصر النظر أن تحاول لندن وباريس مواصلة التهديد باستعمال القوة المسلحة لإرغام مصر على قبول الشروط التي تضمنها البيان الثلاثي، وشكل هذا العمل من جانب بريطانيا حافزاً للهند لحضور المؤتمر.[62] وحاولت الهند التأثير على بريطانيا حتى تتحلى بالمرونة في معالجة المشكلة فهدد مصدر دبلوماسي هندي بأن بلاده ستنسحب من المؤتمر إذا أصرت بريطانيا والغرب على ما جاء في البيان الثلاثي.[63]

وقد تشكل الوفد الهندي لحضور المؤتمر برئاسة منون وعضوية لاكشمي بانديت وبيلاى N.R. Pillai وجاه C.S. Jha ولال A.S.Lall وتولى السكرتارية ميهتا J.S. Mehta.[64] وتوقع الهنود أن يلعب منون دوراً هاماً في المؤتمر بفضل مهارته في وضع الصيغ الدبلوماسية التوفيقية وبحكم صداقته لسلوين لويدLloyd Selwyn وزير الخارجية البريطاني.[65] تلك الصداقة التي دفعت السفير الروسي بنيودلهي أن يفضي لنظيره المصري عشية انعقاد المؤتمر بشكوكه في صلاحية منون وبيلاى للعب دوراً لصالح مصر في المؤتمر. لكن السفير المصري أعرب عن يقينه بإخلاص نهرو في مساعدة مصر وأنه لا منون ولا بيلاى يجرؤان على خداع نهرو أياً كانت ميولهما الشخصية.[66]

وعموماً فقد بدأ منون بالإعراب عن مواقفه قبل أن يصل إلى لندن ففي خطاب له أمام رابطة الخريجين الأمريكيين في نيودلهي عشية سفره إلى القاهرة في طريقه للندن أكد رئيس الوفد الهندي أن دول العالم اعترفت منذ مائة عام بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر وبالتالي فهذه ليست نقطة محل خلاف ثم طالب منون الأمم المتحدة بالعمل على تهدئة الموقف.[67] ووصل منون والوفد المصاحب القاهرة في 12 أغسطس حيث أجروا مباحثات مع جمال عبد الناصر حضرها سفير الهند بالقاهرة علي ياور جونج Ali Yavar Jung، وجرى خلالها مناقشة المشروع الهندى الذي قدمه فيما بعد الوفد الهندي لمؤتمر لندن.[68]

وفي اليوم التالي غادر الوفد الهندي القاهرة إلى لندن وقد اعتبرت الدوائر الأمريكية أن محادثات ناصر ومنون ستمكن الأخير من الدفاع عن موقف مصر في المؤتمر.[69]

و قد بذل الوفد الهندى منذ وصوله لندن جهودا دبلوماسية وبدا منون الوسيط الأول في حل المشكلة فلم يترك منون أي دبلوماسي من الشرق الأوسط إلا والتقاه. وحاول منون بالتنسيق مع روسيا واندونسيا السعي لضم باكستان وإيران إلى المجموعة التي تؤيد وجهة النظر المصرية،[70] لكن هذه المحاولة قد باءت بالفشل. و مع بدء جلسات المؤتمر في 16 أغسطس أجرى منون مباحثات مع دالاس وصفه الأخير بعدها بأنه كان غامضاً في تلك المباحثات على غير العادة وغير واضح باستثناء رغبته في القيام بدور الوسيط بين القوى الغربية ومصر.[71] وفى اليوم التالي أجرى منون مباحثات مع أنتوني ايدن ويبدو أنها لم تسفر عن نتائج إيجابية فقد انتشرت الأنباء عن استعداد روسيا والهند لتزعم حركة انسحاب من المؤتمر إذا ما أصرت الدول الغربية على أخذ الأصوات على مشروع يهدف لوضع القناة تحت إشراف دولي ومن جانبه أعلن منون رفضه تدويل القناة رفضاً باتاً. واختتم منون نشاط يومه باللقاء مع علي صبري الذي وصل لندن مساء ذلك اليوم لمراقبة فعاليات

المؤتمر عن بعد[72] وفي الأيام التالية أسقط منون اقتراح سلوين لويد جعل متحدث رسمى واحد باسم المؤتمر محتجاً بأن المتحدث الرسمي سيعاني "أزمة توازن" لاختلاف وجهات النظر داخل المؤتمر وأن البديل المناسب فتح جلسات المؤتمر أمام الرأي العام العالمي.[73]

وفى 20 أغسطس 1956 عارضت الهند التصويت على المسائل الأساسية الخاصة بقناة السويس في ظل غياب مصر وطالبت بأن يكون التصويت فقط على المسألة الإجرائية للمؤتمر وأيدتها سيلان وأندونسيا في ذلك وأعادت الهند معارضتها لنفس الأمر على نحو أضجر الولايات المتحدة.[74] وكان دالاس قد حاول في أول أيام المؤتمر إحداث وقيعة بين مصر وحلفائها وبصفة خاصة الهند حين قال في خطابه أمام المؤتمرين " ... حتى هذه الدول التي تنعم اليوم بود مصر سوف تتحقق من أن الإجراءات السارية في القناة ستتطور بمضي الوقت بحيث لا يمكن الاعتماد عليها كما ينبغي بالنسبة لها. ولا مندوحة عن أن تكون الحال كذلك وقتما تبدو هذه الإجراءات عرضة للتأثير بالخوف أو بتأييد دولة معينة ..."[75] وكرر دالاس المحاولة في نفس الخطاب حين قال: "إن هؤلاء الذين في آسيا وفي غيرها والذين يعتمدون على القناة في حركات صادراتهم ووارداتهم يجب أن يؤكد لهم أن اقتصادياتهم لن تضطرب..."[76]، وفي 19 أغسطس حاول دالاس الحصول على بعض الدعم السري من الاتحاد السوفيتى والهند للموقف الأمريكي البريطاني الفرنسي. ولكن جهود دالاس لم تجدي فقد رد منون في اليوم التالي ببيان مهيب عبر فيه عن موقف بلاده المؤيد لمصر وقدم المشروع الهندي المقترح لحل المشكلة. وفي بيانه أمام المؤتمرين أكد منون على أهمية القناة الاقتصادية لبلاده وعلى مخاطر الحل غير السلمي للمشكلة.

وطالب منون بحصر المشكلة في "مسألة إدارة القناة" وبرهن الوزير الهندى على أن التأميم عمل من أعمال السيادة المصرية وأن حرية وأمن الملاحة هما

اختصاص الحكومة المصرية لا شركة القناة وأن أي خلل في حرية وأمن الملاحة يجب حله قضائياً لا سياسياً وأنه إذا جرى اعتداء صارخ على حرية أو أمن الملاحة وجب التعامل معه في إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحول الاعتراضات الغربية على مسائل من قبيل توظيف أرباح القناة والتمييز بين موظفي هيئة القناة والرسوم ومصالح المنتفعين أكد رئيس الوفد الهندي إمكانية حل تلك المسائل من خلال التفاوض والتعاون مع مصر على أن تسجل نتائج الاتفاق في معاهدة دولية تلتزم مصر بتنفيذها ورفض منون اقتراحي تدويل القناة أو إنشاء هيئة دولية لإدارة القناة وسخر من اقتراح يقضي بوضع القناة تحت إشراف الأمم المتحدة. وأكد منون على استقلالية القرار المصرى معتبراً أن أي ضغط سياسي على مصر هو بمثابة عودة إلى النمط الاستعمارى في التعامل وقرر منون أن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها للخروج من المأزق الحالي هي تهدئة الأجواء ووقف التدابير العسكرية ووقف الدعاية والدعاية المضادة واشترط منون اشتراك مصر في أي مسعى يبغي منه التوصل إلى حل نهائي.

ثم استعرض الوزير الهندي مشروع بلاده المقترح لحل الأزمة، وقد حدد المشروع الهندي هدفه بأنه إيجاد تسوية سلمية سريعة للموقف الناشئ عن تأميم القناة عن طريق التفاوض بما يتفق مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة. وعرض المشروع الهندي أسساً للحل تمثلت في الاعتراف بحقوق السيادة المصرية وبأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر، والاعتراف بمصالح المنتفعين، وبأن القناة ممر مائى ذو أهمية دولية تكفل فيه حرية الملاحة طبقاً لاتفاقية القسطنطينية 1888م، وأن تكون رسوم المرور بالقناة عادلة لجميع الدول دون تمييز وتصان القناة بدرجة تجعلها صالحة للاستخدام دائماً. ثم اقترح المشروع الهندي إعادة النظر في معاهدة 1888م لتأكيد مبادئها وإدخال تعديلات عليها لتتلاءم مع روح العصر وذلك من خلال مؤتمر يعقد لهذا الغرض يضم جميع الأمم المنتفعة بالقناة. واقترح المشروع الهندي

محاولة التقريب بين المصالح الدولية ومصالح الهيئة المصرية لقناة السويس بما لا يخل بسيادة مصر على القناة وذلك عن طريق إنشاء هيئة استشارية يمثل فيها المنتفعين على أساس التوزيع الجغرافي وتكون همزة الوصل بين الجانبين وطالب المشروع الهندي الحكومة المصرية بأن ترفع إلى الأمم المتحدة تقريراً سنوياً عن الهيئة المصرية لقناة السويس.

وبعد أن عرض منون مشروعه المقترح ناشد رئيس المؤتمر عدم اللجوء إلى "خطوات يشتم منها روح الإملاء" لأن ذلك سيصيب الآسيويين بالذعر وسيعتبرونه محاولة لفرض السيطرة الأمر الذي يخالف الأماني القومية المحلية في آسيا وأفريقيا ويثير ردود أفعالها، وأكد منون "أن حكومة الهند مقتنعة بأن في الإمكان الوصول إلى تسوية على شريطة أن تتاح الفرصة لاتخاذ الاتجاه الصحيح وإجراء المفاوضات، ولن تكون تسوية فيها نصر لأحد على أحد، لأن هذه ليست الطريقة التي تعالج بها المشكلة...". وحذر منون من أن أي محاولة لانتزاع القناة من مصر "سيؤدي إلى حرب وخيمة العواقب جداً" وأن من شأن ذلك أن يؤدي "لنتائج مروعة" ستقلب رأساً على عقب العلاقات التي ظلت قائمة مدى ثلاثين أو أربعين سنة بين دول الغرب وبين شعوب آسيا وأفريقيا الأمر الذي لا تفضله الهند ولذا فهى تدعو الغرب لأخذ أماني الشعوب الأفروآسيوية بعين الاعتبار وفي نهاية دفاعه المجيد ناشد منون المؤتمرين أن يسلكوا "مبدأ التصالح لا مبدأ الإملاء".[77]

وقد أيدت روسيا المشروع الهندي ومعها أندونسيا وسيلان[78] ورأت روسيا أنه يفي بالغرض وبالتالي فلا حاجة لأن يتقدم الوفد السوفيتي بمشروع خاص واعتبر ديمتري شبيلوف وزير الخارجية الروسي أن المشروع الهندي هو اقتراح عادل لحل سلمي لمشكلة القناة وأن هذا الاقتراح يقوم على أساس ديمقراطي.[79] أما بريطانيا فقد انتقد وزير خارجيتها المشروع الهندي قائلاً إن المجلس الاستشاري الذي يقترحه المشروع الهندي سيكون ... من غير أية سلطة فعالة.[80] وكذلك انتقد جون فوستر

دالاس وزير الخارجية الأمريكي المشروع الهندي لأنه لا يشمل أي ضمانات بأن عبد الناصر لن يستغل القناة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المصرية أو ما يضمن بأن تعمل القناة بشكل منفصل عن المصالح السياسية لمصر.[81] وقد رد دالاس على المشروع الهندي بتقديم مشروع أمريكي في نفس اليوم الذي قدم فيه المشروع الهندى. وانتقد منون المشروع الأمريكي لأنه يؤدي في النهاية إلى تدويل قناة السويس تحت ادعاء إبعادها عن سياسة أي بلد واحد كما ينص المشروع على إنشاء هيئة المنتفعين بقناة السويس التي تشرف على إدارتها وتتولى تحصيل رسوم المرور فيها.[82]

وقد حاولت تركيا بالتعاون مع إيران وباكستان إدخال بعض التعديلات على المشروع الأمريكي بما يعني قبوله ضمنياً ولتسويقه لدى المؤتمرين لكن الهند بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى مارست ضغطاً سياسياً شديداً على الدول الثلاث لتحطيم تلك المحاولة التركية ولكن دون جدوى.[83] ففي اليوم التالي 21 أغسطس، تقدم حميد الحق شودري وزير الخارجية الباكستاني ورئيس وفد بلاده في المؤتمر بمقترح تعديلات على المشروع الأمريكي نيابة عن باكستان وأثيوبيا وإيران وتركيا وكانت التعديلات المدخلة شكلية ولم تمس جوهر المشروع الأمريكي.[84]

ثم طرح لويد مشروع دالاس للتصويت على عكس ما تم التفاهم عليه من إجراءات ونال 18 صوتاً وأصبح مشروع الأغلبية أما المشروع الهندي فقد نال تأييد خمسة أصوات وأصبح مشروع الأقلية ثم اقترح دالاس أن يكلف المؤتمر وفداً يمثل الأغلبية تشترك فيه وفود خمس دول يسافر إلى مصر لكى يعرض عليها مشروع الثمانية عشرة دولة لإدارة قناة السويس.[85]

وجاء رد الفعل الهندي على المشروع الأمريكي قوياً فقد شن كريشنا منون هجوماً شرساً على مقترحات دالاس في صورتيها الأصلية والمعدلة. ففي الاجتماع الثانى لمؤتمر لندن يوم 21 أغسطس 1956 انتقد منون مشروع دالاس معتبراً أنه

"يغلق باب المفاوضة مع مصر، بعكس المشروع الهندي" وأكد منون على حق مصر في ممارسة سيادتها على القناة. وفى محاولة بريطانية لاحتواء الغضب الهندي دعا ايدن كريشنا منون للقائه لكن منون أصر في هذا اللقاء على أن المقترحات الهندية هي وحدها التي يمكن على أساسها أن يقبل عبد الناصر الدخول في مفاوضات.[86] وفى 22 أغسطس أدلى منون بحديث لهيئة الإذاعة البريطانية حذر فيه من أنه: "إذا فرض على مصر أي قرار بشأن قناة السويس، فإن ذلك قد يؤدي إلى نشوب الصراع أو إلى نشوب الحرب نفسها". وحدد منون الهدف الذي يجب أن يتخذه المؤتمر لنفسه بأنه ".. محاولة إيجاد أساس يمكن أن تدور حوله المحادثات دون إقامة العوائق مقدماً..." واتهم الوزير الهندي المؤتمر بالتناقض لأنه يطالب مصر بقبول التزامات دولية سبق لمصر أن قبلتها بالفعل. واعتبر منون أن أزمة السويس هي "أزمة ثقة" وأعاد التأكيد على ما سبق وأعلنته الهند من قبل من أن المؤتمر لا يمكنه الوصول إلى قرارات نهائية في ظل غياب مصر وفيما يتعلق بمشروع دالاس فإن كريشنا منون وصم المشروع بالقصور لأنه ركز على المشكلات الفرعية تاركاً المشكلة الأساسية دون حل. وطالب منون المؤتمرين في لندن برفض مشروع دالاس لأنه "سيعرقل التعاون مع مصر". وسخر منون من تناقض المشروع الأمريكي الذي يسد باب المفاوضات لكونه يقر تدويل القناة في حين يقول باحتفاظ مصر بحقوق السيادة والملكية واعتبر منون نفسه أمام نظرية سياسية جديدة تفصل بين ممارسة السيادة وبين السيادة نفسها. وعلق منون بأن ذلك لا يمكن حدوثه إلا على سبيل الإنابة في ممارسة هذه الحقوق ولكن هذه الإنابة لا يمكن أن تتم إلا بواسطة مصر وبناء على رغبتها وهو مالم يحدث وانتقد منون المقترحات الأمريكية معتبراً أنها تنطوي على نوع من الإرغام والفرض وتظهر الآخرين وهم يحاولون تصريف شئون الأمة المصرية. ورفض منون البند الخاص بالعقوبات في تلك المقترحات معلناً أن بلاده لا يمكن أن تساهم في إنشاء نظام عقوبات إلا بمقتضى

نصوص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تقصر فرض العقوبات في حالة وقوع الهجوم. وطالب منون الغرب أن يراعي حساسية آسيا المستيقظة والتي تتمثل في اعتزازها بحقوق السيادة والقومية بحكم ماضيها الإستعماري مؤكداً أنه لا يمكن التعامل مع البلدان المتحررة حديثاً إلا بإقناعها بأن لها مصلحة في التعاون.[87]

وعقد منون مؤتمراً صحفياً في نفس اليوم أكد فيه على إيمانه بإمكانية تغيير موقف مصر عن طريق المفاوضات وبأن ما تريده بلاده هو "حل عملي ووسائل مؤدية إلى تسوية..."[88]. وحول تصريح حميد الحق شودري حول أوجه التقارب والاختلاف بين المقترحات المختلفة.[89] علق منون بقوله "ليست المسألة هي مدى الخلاف بين مشروع دالاس ومشروعنا، فالمشروعات يمثلان اتجاهين مختلفين. فهناك مجلس لقناة السويس، ودالاس يريد أن يحل محله مجلس دولي، وهذا أمر لا تقبله مصر. ولن تكون مقترحات دالاس مقبولة كأساس للمفاوضات، أما مقترحاتنا فيمكن أن تقبل...". وهاجم منون مشروع دالاس متنبأً برفض مصر إياه حين قال"... لا يمكن لإنسان أن يتصور أن تخضع مصر للتهديد فتسلم ما تملكه الآن وهما القناة وسيادتها، وهذا هو ما يرمي إليه اقتراح دالاس ...". وحول ما أثير من حظر مصر لمرور السفن الإسرائيلية في القناة علق منون بأنها "مسألة قانونية وشكوى إسرائيل ضد مصر قضية مقبولة ظاهرياً، ولكن مشروع دالاس لن يحل تلك المشكلة"[90] ونفى منون الإدعاء القائل بأن المقترحات الهندية وضعت نيابة عن مصر ورفض فكرة أن تقوم لجنة خماسية أو سداسية بوضع حل على أساس مشروع دالاس دون وجود مصر في اللجنة.[91]

وفي محاولة هندية لإقناع الولايات المتحدة بعدم حكمة فرض المشروع الأمريكي على مصر ألح كريشنا منون عقب مؤتمره الصحفي السالف في طلب مقابلة دالاس. وفي هذا اللقاء تمسك منون بمواقفه التي أعلنها حول المشروع الأمريكي داخل وخارج قاعات المؤتمر. وأخبر منون دالاس أن المصريين

سيرفضون مشروعه لأنه يعد انتهاكاً لسيادتهم وأن المشروع الهندي يوفر الحل الوحيد للمشكلة. أما دالاس فقد حاول كسب الهند إلى جانبه وأخبر منون أن المقترحات الأمريكية هي مجرد أسس عملية تراها دول الغرب صالحة لحل المشكلة وأن تلك المقترحات لن تقدم إلى مصر باعتبارها إنذارا. واستمر دالاس في محاولته لإقناع منون برأيه فقال أن المشكلة قابلة للحل وأن تأخير الحل لن يؤدي إلى ضرر وأن الأهم هو إيجاد حل مرضي. وطالب دالاس الوزير الهندى بأن تلعب الهند دوراً في تمهيد الطريق لعقد مفاوضات مثمرة وهذا الدور سيتحدد على أساس موقف الهند وتصريحاتها التي يمكنها التأثير على استعداد مصر للتفاوض على أساس مسئول وصحيح ويبدو أن كلا من دالاس ومنون فشل في التأثير على موقف الآخر فقد أخبر كريشنا منون أحد أعضاء الوفد الأمريكي الذي رافقه إلى سيارته بعد انتهاء المحادثات مع دالاس، بأن المشروع الأمريكي عمل غير صحيح وعقَّب منون بقوله: "دعنى أخبرك يا سيد رونتري أنه إذا ما جرى فرض هذا الشيء فإن ذلك سيقود إلى حرب مقدسة".[92]

وكانت سيلان قد انضمت إلى الهند في ذلك اليوم مهددتين بريطانيا بالانسحاب من الكومنولث إذا أصرت بريطانيا على رفضها المشروع الهندي الأمر الذي اضطر مجلس الوزراء البريطاني إلى الإنعقاد لمواجهة هذا التهديد.[93] وإزاء الموقف الهندي المؤيد بقوة لمصر والذي اعتبره الأمريكيون متصلبا جداً عرض إيزنهاور في 22 أغسطس على دالاس أن يرسل مناشدة إلى نهرو على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحسن في الموقف الهندي لصالح الأمريكيين والغرب وقد رحب دالاس بالفكرة وطلب من رئيسه أن يرسل له نص المناشدة برقياً. وكان دافع إيزنهاور لذلك هو الآمال العظام التي بناها نهرو على دور أمريكا فقد ذكر نهرو لايزنهاور في إحدى رسائله حول أزمة السويس أنه يأمل أن ينقذ "التأثير العظيم للولايات المتحدة" العالم من مأساة فشل الجهود المبذولة لحل المشكلة سلمياً.[94]

ويبدو أن محاولات الضغط الأمريكي ومناورات دالاس قد صادفت نجاحاً ضئيلاً في الساعات الأخيرة للمؤتمر، فقد نجح دالاس في 23 أغسطس في تفتيت الجبهة المؤيدة لمصر عندما أقنع الهند وإندونيسيا وسيلان بإصدار بلاغ رسمي للمؤتمر رغم الاعتراض الروسي على الفكرة. مما أوجد شقاقا بين الدول الثلاث من ناحية وروسيا من ناحية أخرى وهو أمر اعتبره دالاس الذي يفكر بمنطق الحرب الباردة نصراً له ضد الروس.[95] وفي نفس اليوم بدأ الموقف الهندى يخفف من تشدده إزاء المشروع الأمريكي فاقترح منون إرسال مقترحات كل الوفود إلى مصر لترى أيها يناسبها لعقد مفاوضات على أساسها.[96] وأبدى الهنود في اتصالاتهم مع السعوديين عدم اعتراضهم بشكل دقيق على المقترحات الأمريكية.[97]

وعند تلك النقطة التي أبدى الغرب فيها إصراراً على مواقفه بدا منون متشائماً فقد أخبر الصحفيين الهنود الذين أقاموا له حفل يوم 25 أغسطس بلندن "أن أي شيء قد يحدث بعد العقوبات الاقتصادية وتجميد الأموال وإثارة الشعور.."[98] وفي اليوم التالى أعلن منون في سياق الضغوط الغربية على بلاده أنه سيصاب بخيبة أمل إذا لم تستقبل الحكومة المصرية البعثة التي تسعى إلى التفاوض وأضاف منون ".. إن الهند يسعدها تماماً أن يصبح في الإمكان بدء المفاوضات بين مصر والدول المعنية على أساس أي مشروع ... وهذا ما يستحق تأييد الهند"[99] وقبل أن يغادر لندن أكد منون أنه ليس لديه الرغبة في وضع العراقيل في طريق قبول مقترحات دالاس.[100]

في تلك الإثناء لاحظ السفير المصري بنيودلهي أن الموقف الهندي سجل تراجعاً نسبياً في تأييده لمصر، وبدت مظاهر هذا التراجع في تصريحات منون السالفة، ثم عودة نهرو إلى إصدار تأكيدات متكررة بمناسبة وبدون مفادها أنه لم يتناول في محادثاته مع عبد الناصر في بريونى والقاهرة مسألة قناة السويس، وأخيراً وضح هذا التراجع من الحساسية الشديدة التي ألمت بالمسئولين الهنود تجاه نقد

الصحافة الغربية لموقف الهند وهي حساسية وصلت إلى حد "التململ"[101] واعتبر السفير المصري أن هذا التراجع يعود إلى إحساس الهند بأنها قد جاوزت حد طبيعتها في العمل الدبلوماسى وأسفرت عن وجهها في مشكلة دولية يعد الغرب طرفاً فيها مما قد يكلف الهند كثيراً وهو أمر يتنافى مع السياسة الهندية ذات الطبيعة المرنة والتي تؤثر عدم المخاطرة وتضع في اعتبارها الأول مصلحتها الذاتية.[102] وعلى الصعيد الداخلى، أجمعت الصحف الهندية على أن المشروع الهندى الذي قدمه منون هو الاقتراح الوحيد الذي يمكن التقدم على أساسه للتفاوض مع مصر والوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة.[103]

وعلى الرغم من أن الرأي العام الهندى قد أجمع على أن مصر لن تقبل أي مشروع أساسه تدويل القناة إلا أن الرأى العام الهندى لم يستبعد إمكانية إجراء محادثات للتعرف على وجهات النظر المختلفة شريطة أن تتسم اللجنة الخماسية "لجنة منزيس" Robert Menzies بالمرونة الكافية التي تسمح لها بالتفاوض على أساس آخر غير الأساس الذي تقوم عليه مقترحات دالاس وقالت "ذا تايمز اوف انديا" أن اللجنة الخماسية لن تلقى ترحيباً من ناصر إلا إذا اعتقدت أن المفاوضات السلمية هي السبيل لحل النزاع أما "هندوستان ستاندارد" فقد اعتقدت أنه إذا لم تتوافر المرونة الكافية للجنة الخماسية فإن دورها لن يعدو تقديم إنذار نهائي.[104] وأثناء مروره بالقاهرة عائداً للهند قوبل منون بمظاهرات ترحيب وتحية في مطار القاهرة تقديرا للدور الذي لعبه في مؤتمر لندن.[105]

وقبل استكمال رحلته إلي الهند قابل منون عبد الناصر وتباحثا بشأن مشروعه الذي قدمه لمؤتمر لندن وعقد منون اجتماعات مع علي صبري ومحمود يونس حيث جرى بحث مسائل تتعلق بتأميم القناة وبعض المسائل الفنية المتعلقة بالملاحة في القناة.[106]

وصرح منون في القاهرة بأن "الهند تهدف إلى تحويل الموقف بالنسبة لقناة السويس من الصراع إلى التفاوض فبمجرد أن تبدأ المفاوضات يمكننا أن نتقدم إلى نقطة جديدة عن طريق الاتفاق والمشروع الهندي يمكن أن يكون أساساً للتفاوض مع مصر بينما العكس صحيح بالنسبة للمقترحات الغربية لأنها تمثل خاتمة المطاف"[107] وفي تعليق له قبل أن يغادر القاهرة حول عمليات إنزال قوات فرنسية في قبرص قال منون إنه لا يفهم معنى أو سبب لهذه التحركات. وعندما وصل منون بومباى قادماً من القاهرة صرح بأنه لمس رغبة مصر الأكيدة في الوصول إلى تسوية سلمية لمسالة قناة السويس وأضاف أن المصريين سيدافعون بدون شك عن كرامتهم وحقوقهم المشروعة.[108] وهي نفس الرؤية التي عبر عنها منون في تقريره عن مؤتمر لندن ومحادثاته بالقاهرة ولندن في التقدير الذي قدمه لمجلس الوزراء الهندي وأثنى فيه على المرونة المصرية في التعامل مع الأزمة.[109]

وعموماً فإن الموقف الهندي في المؤتمر قد لاقى استحساناً عاماً ففى 26 أغسطس 1956 أدلى شواين إن لاى Zhou Enlai رئيس وزراء الصين بتصريح امتدح فيه موقف الهند في مؤتمر لندن وقال "لقد لعبت الهند دوراً عظيماً في الدفاع عن سيادة مصر وحقوقها"[110] بل إن مجلة سبيكتاتور اللندنية Spectator شككت في حكمة الرفض البريطاني للمشروع الهندي في ظل رفض الرأي العام العالمي لمقترحات دالاس[111] أما الكاتب المجرى أندرى جومرى فقد اعتبر المؤتمر "هزيمة دبلوماسية وسياسية للغرب" الذي فشل في تحقيق أهدافه المتمثلة في عزل مصر ثم عزل روسيا وواجه معارضة أربعة دول يصل مجموع سكانها 660 مليون نسمة ومنهما دولتان عضوتان في الكومنولث.[112]

ويرجع النصر الذي تحقق لمصر في مؤتمر لندن في أحد جوانبه إلى التنسيق الدائم والسرى بين القاهرة ونيودلهي عبر الاتصالات المباشرة بين نهرو وعبد الناصر

أو عبر القوات الدبلوماسية في القاهرة ونيودلهي ولندن ومن خلال التنسيق مع الجبهة المؤيدة لمصر المتمثلة في روسيا وإندونيسيا وسيلان.[113]

وكان تقدير الهند غداة انفضاض مؤتمر لندن الأول أن مصر قد كسبت المعركة سياسياً حتى تلك اللحظة لعدة أسباب منها عدم صدور عمل مثير ضد قرار التأميم الأمر الذي من شأنه إن استمر أن يحدث تحول واضح في تأييد الرأي العام لمصر، وأن مسايرة الدول العربية لفرنسا وبريطانيا ظاهرية أكثر منها حقيقية، ولأن نفوذ أوروبا اهتز في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة وفي آسيا بشكل عام وبالرغم من كل ما سبق فإن الهند كانت تعتقد أن الأزمة مازالت حادة لذا فإنها نصحت مصر باتباع تكتيك الباب المفتوح حتى لا تعطى بريطانيا وفرنسا ذريعة للتحرش العسكرى بها، وأن توالى مصر توثيق علاقاتها بأصدقائها (من أمثال روسيا والهند وإندونيسيا وسيلان) حتى لا تقف منفردة في هذا النزاع وألا تبالغ مصر في موقفها حتى لا تحرج أصدقائها.

وكذلك نصحت الهند مصر أن تتقرب للولايات المتحدة الأمريكية حتى لا تتجه الأخيرة لتأييد بريطانيا وفرنسا بشكل غير مقيد وحقيقي واقترحت الهند على مصر أن تدعم تمثيلها الدبلوماسي في إثيوبيا على نحو ما ستفعل الهند في محاولة لتغيير موقفها غير المرضى من التأميم. ونصحت الهند مصر بأن تغير تكتيكات سياستها في المنطقة العربية مستبدلة العمل المكشوف والدعاية السافرة والهجوم العلني على الغرب بالنشاط الهادئ الدبلوماسي المستمر الذي لا يستعجل النتائج ويعتمد على تطور الظروف. وتوقعت الهند أنه في حال خروج مصر سالمة من تلك الأزمة وخصوصاً بدون حرب فإن ذلك سيؤدي إلى ازدياد مركز مصر بين الدول العربية قوة وإلى تصدع حلف بغداد واحتمال تحول باكستان إلى سياسة مناوئة للغرب تحت ضغط الشعب الباكستاني وأن لم يتوقعوا أن يحدث ذلك في المدى القريب بسبب العداء بين باكستان والهند.[114]



مباحثات عبد الناصر ونهرو وتيتو في بريوني بيوغسلافيا قبل تأميم القناة بأيام.



عبدالناصر مع منون وسفير الهند بالقاهرة علي ياور.



منظر خلاب لقناة السويس.



عملية إنزال للقوات الفرنسية على شاطيء قناة السويس.



عبد الناصر يعلن تأميم القناة من الإسكندرية.

في تلك الأثناء (أواخر أغسطس) واصلت بريطانيا التلويح باستخدام القوة ضد مصر، وطالبت بريطانيا مصر، قبيل وصول بعثة منزيس للقاهرة، بسحب ممثليها الدبلوماسيين الموجودين في لندن. وهو أمر اعتبرته "التايمز أوف أنديا" دلالة على روح الغضب والانتقام التي تعالج بريطانيا بها الأزمة وعلقت الصحيفة الهندية على توقيت العمل البريطاني بأنه "جاء في الوقت غير المناسب"[115] وإزاء هذه التهديدات البريطانية حذرت الهند لندن من أن أى عمل حربي ضد مصر سيؤدي إلى انسحاب الهند من الكومنولث.[116] وحاولت لندن امتصاص الغضب الهندي من خلال مطالبتها لنهرو بالتوسط لدى عبد الناصر لإيجاد تسوية مقبولة من الطرفين.[117] وعلى صعيد آخر استمر نهرو في الاتصال بإيزنهاور في محاولة منه لمحاصرة أي محاولة للحل العسكرى فكتب إليه في 8 سبتمبر يؤكد على الحاجة لإنشاء أساس للتفاوض تقبله مصر وأعرب نهرو عن أمله أن تسعى الولايات المتحدة بنفوذها العظيم لإيجاد حل سلمي للمشكلة ولمنع أي محاولة لحلها بالقوة.[118] وقد كان للرفض الهندي لاستخدام القوة في حل النزاع صداه، فقد حذرت مجلة Spectator البريطانية كل من لندن وباريس من مغبة شن عمل عسكري ضد مصر في ظل الرفض الأمريكي للحل العسكري والمعارضة الهندية لذلك التي قد تؤدي إلى تقويض الكومنولث في حالة العدوان.[119]

في ذات الوقت كانت لجنة منزيس تلملم أوراقها لتغادر القاهرة بعد أن فشلت في مهمتها بعد مباحثات دامت ثمانية أيام كان أولها الثاني من سبتمبر، وقد رفض عبد الناصر خلالها أى إدارة أو إشراف دولي على القناة. وقد نقل عبد الناصر إلى نهرو تفاصيل محادثاته مع منزيس واستطلع آرائه في الخطوات التي على مصر القيام بها في الأيام التالية وطلب مشورته حول فكرة مصرية تقضي بتوجيه نداء إلى مجلس الأمن لبحث التهديدات والتحركات العسكرية الأنجلو فرنسية.[120]

وكان عبد الناصر في حرصه على اطلاع الهند على الموقف يستجيب لنصائح الهند السابقة في وجوب أن تواصل مصر اتصالاتها بالدول المؤيدة لها حتى لا تقف وحيدة في هذا النزاع. وقد أبدت بعض الدوائر الهندية أسفها لفشل منزيس في مهمته ورجت أن تستأنف المباحثات بشأن الأزمة في صورة أخرى ربما كانت بالدعوة لمؤتمر جديد يبحث المشكلة ولم تعلق الحكومة الهندية رسمياً على فشل المباحثات إلا أن سفيرها بالقاهرة عبر عن تفاؤله حين صرح عقب لقائه بعبد الناصر بأن "المياه لا تزال تجرى".[121] ودعت التايمز أوف إنديا إلى بحث المشكلة في الأمم المتحدة بعد أن فشل منزيس، ورفضت الصحيفة مخاوف ايدن من سيطرة مصر على القناة على الرغم من الضمانات التي عرضتها الأخيرة.[122]

وفى العاشر من سبتمبر وجهت مصر الدعوة للهند ودول أخرى لتشكيل هيئة مفاوضة تمثل وجهات النظر المختلفة للدول التي تستعمل قناة السويس. وقد لبت الهند الدعوة المصرية.[123] بل وسعت لدى بلدان أخرى لقبول الدعوة المصرية. فقد أرسل نهرو إلى إيزنهاور رسالة في الحادى عشر من سبتمبر دافع فيها عن المقترحات المصرية لتشكيل هيئة مفاوضة وقال إن المذكرة المصرية عرضت سبلا لحل سلمي يجب أن تتم دراسته.[124] وفي الأيام التالية بذل السفير الهندي لدى أديس أبابا مساعيه لإقناع الإمبراطور الأثيوبى وزير خارجية بتأييد المقترحات المصرية. وكانت هذه المساعى تُبذل في ظل تنسيق مشترك مع السفير عثمان توفيق سفير مصر بأديس أبابا.[125]

وفى 12 سبتمبر أعلن ايدن فكرة إنشاء جمعية المنتفعين بقناة السويس وكان دالاس قد أبلغ ايدن قبل أن يعلن الفكرة بقبول بلاده الاشتراك في تلك الجمعية[126] التي أقرها مؤتمر لندن الثاني لاحقاً واعتبرها عبد الناصر جمعية لاغتصاب الحقوق واغتصاب السيادة وإعلان الحرب.[127] وجاء الرد الهندي على الفكرة البريطانية على لسان جواهر لال نهرو الذي قال في 13 سبتمبر أن إعلان إنشاء هيئة المنتفعين

هو "قرار أحادي الجانب ينتهك سيادة مصر ويغلق باب المفاوضات ويحمل في طياته خطر صراع مرير.." وأضاف نهرو أن القرار يحمل صيغة "الحل المفروض".

ودافع رئيس الوزراء الهندي في المقابل عن الاقتراح المصري المضاد قائلاً إنه يفتح الباب لمفاوضات أخرى من شأنها تسوية الأزمة سلمياً بما يلبى احتياجات الجماعة الدولية ويحفظ لمصر سيادتها. ودعا نهرو إلى استئناف المفاوضات وأعلن عن استعداده لبذل الجهود لإنجاحها.[128] وصباح نفس اليوم كان منون قد أخبر القائم بالأعمال الأمريكي في نيودلهي أن نهرو أصيب بخيبة أمل شديدة من مضمون مقترحات ايدن وأعرب منون عن أمله أن تلقى الولايات المتحدة بثقلها العظيم في جانب حل الأزمة عبر التفاوض. وقال وزير الدولة الهندي " إن حكومته لا ترى كيف يمكن لمصر أن تقبل عمل من جانب واحد يتخيل الحل وتظل مع ذلك محتفظة بموقفها كقوة ذات سيادة".[129]

وجاء الرد الأمريكي في 15 سبتمبر على لسان إيزنهاور الذي كتب لنهرو معرباً عن اتفاقه معه على ضرورة حل الأزمة سلمياً. وفي نفس الوقت رافضاً رأى نهرو حول المقترحات المصرية ومؤكداً على تمسك أمريكا بأن مقترحات الـ 18 تكفل الأساس العملي لأي تفاوض. وأكد ايزنهاور إيمانه بأن النوايا الحسنة وسرعة احتواء الأمر كفيلان بتحقيق الحل السلمي.[130]

في تلك الأثناء واصلت الهند دعمها لمصر فسعت لكسب الرأى العام العالمى لصف مصر ودعا نهرو مصر أن تعرض المسألة على مجلس الأمن. وفي لقاء بين مصطفى كامل ووكيل الخارجية الهندية عبر السفير المصري عن تقدير مصر واعتزازها حكومة وشعباً بموقف نهرو وحكومة وشعب الهند المساند لمصر في أزمة السويس. وكان كامل قد اعتبر بيان نهرو في 13 سبتمبر "هجوماً شديداً" على ايدن وتهديداً بالانسحاب من الكومنولث في حال إصرار لندن على تسوية الأزمة عسكرياً. وفي ذلك اللقاء سأل "دت" وكيل الخارجية الهندية كامل عما يجب على الهند أن

تفعله لدعم مصر في تلك المرحلة؟ واقترح السفير المصري أن تقوم الهند بالتنسيق مع بعض الدول ذات الوزن الدولي بعرض وساطتها لحل النزاع وذلك لنفي "تهمة السلبية" التي لما وصم بها الغرب مصر، والهند بدعوى أن الأولى لا تفعل سوى رفض الحلول المقترحة والثانية لأنها تنتقد المواقف الغربية. ورأى كامل أن تلك الوساطة ستؤدي غرضين أولهما إحراج الغرب داخلياً وخارجياً إذا رفض الوساطة وثانيها إبعاد شبح الحرب إذا قبلها.[131]

وفى 15 سبتمبر اجتمع نهرو بمندوبي دول كولمبو حيث نقل إليهم موقفه الذي عبر عنه في بيان 13 سبتمبر وجرت مناقشة مشروع المنتفعين وتطورات الأزمة.[132] وذهبت "الهندستان تايمز" إلى أن الاجتماع يهدف إلى تزويد العالم العربي بالتأييد الأدبي وإظهار الاهتمام الآسيوي بالمشكلة.[133] وعموماً فقد اتخذ نهرو في أعقاب اجتماعه مع مندوبي دول كولمبو قراراً بإرسال منون في مهمة جديدة إلى القاهرة ولندن للعمل على تحسين الجو ومحاولة التقريب بين الطرفين.[134]

وقد وصل منون القاهرة في 17 سبتمبر حيث أجرى محادثات مع عبد الناصر ومحمود فوزي وزير الخارجية المصري وأحمد الشقيري الأمين المساعد للجامعة العربية. والتقى منون سفراء روسيا والصين بالقاهرة وقد رافق السفير الهندي بالقاهرة منون في معظم لقاءاته.[135] وقد حاول منون إقناع عبد الناصر بتبنى اتجاه أكثر تصالحاً خصوصاً وأن نهرو كان يعتقد أن الهدف الرئيسي لبريطانيا كان "إسقاط ناصر".[136] وقد نجح منون في مهمته بالقاهرة كما بدا من تصريحه قبل أن يغادر القاهرة "أنه يأمل أن يتفق الطرفان المتنازعان على حل مرضى بروح الأخذ والعطاء".[137]

وفي 23 سبتمبر وصل منون إلى لندن لاستكمال الشق الثاني من مهمته وأدلى منون بتصريح يوم وصوله أشاد فيه بـ "جو السلام" الذي يسود القاهرة، المدينة التي مازالت تحظى بتأييد العرب لمواقفها. ونفى منون حمله لأية مقترحات هندية جديدة

أو أخرى مصرية وقال إنه قدم للحديث مع أصدقائه البريطانيا بهدف حل الأزمة سلمياً.[138] واستمرت محادثات منون في لندن حتى التاسع والعشرين من سبتمبر حيث غادر منون لندن إلى بيروت والتقى هناك علي ياور جونج سفير الهند بالقاهرة حيث أطلعه على نتائج مباحثاته بلندن وطار بعدها إلى نيودلهي لتقديم تقريره إلى نهرو.[139] وفى نيودلهي التقى منون بالسفير المصري هناك وقد لاحظ مصطفى كامل أن منون قد أصبح متفائلاً عن ذي قبل وفي هذا اللقاء ذهب منون إلى أن "خطر الحرب أصبح مستبعداً وأن الطريق إلى تسوية سلمية غدا الطريق الوحيد لحل هذه المشكلة". وقال منون أن مشروعه الذي عرضه في مؤتمر لندن الأول قد يمثل الأساس المعقول الذي يمكن أن تدور عليه المفاوضات.[140]

وفي الوقت الذي كان منون يحاول فيه التقريب بين لندن والقاهرة لم تتوقف نيودلهي لحظة عن دعم القاهرة. فقد انتقد بالاشارى (BALACHARI)، أول حاكم عام هندي للهند بعد الاستقلال، سحب بريطانيا وفرنسا للمرشدين،[141] وعلي صعيد آخر تطوع الكثير من القباطنة والمرشدين الهنود للعمل في الهيئة المصرية لقناة السويس واحتفظت الحكومة الهندية لبعضهم بوظائفهم في الهند لمدة عام من تاريخ سفرهم إلى السويس.[142]

وأعلن نهرو في 23 سبتمبر قبيل سفره إلى السعودية أن الوسيلة الوحيدة لحل الأزمة هو المفاوضات بغرض وضع تسوية سلمية ورفض نهرو أسلوب التهديد والحرب كأدوات للحل وقال رئيس الوزراء الهندى أنه لا ينبغى تسوية أي نزاع دولي "بروح الإذلال لبلد ما" وأكد أن مسألة السويس لا ينبغي أن تسوي على "حلبة المصارعة".

وألمح نهرو إلى وقوع الغرب في تناقض مع ذاته فالغرب يفتعل أزمة بحجة أن تأميم القناة قد يوقف وصول امدادات البترول إليه عبر القناة ويتناسى الغرب أن قيام الحرب قد يدمر منابع البترول ذاتها.[143] وفي اليوم التالي وصل نهرو إلى السعودية

في زيارة استمرت لخمسة أيام أجرى فيها نهرو مباحثات مع الملك سعود تركزت بشكل أساسى حول أزمة السويس. وقد أكد نهرو لسعود في تلك المباحثات على أن الهند تؤيد حق مصر في التأميم مع حفظ مصالح الدول الأخرى في حرية المرور واعتدال الرسوم وقال نهرو بإمكانية التشاور في تلك المسائل مع هيئة استشارية على أن يلجأ إلى محكمة دولية في حالة وجود خلاف. واعتبر نهرو أن الأزمة الحالية مرجعها تقلص النفوذ الأوروبي في الشرق الذي آلم نفوس الغربيين وبالتالي فعلي الشرقيين أن يسمحوا للغرب بالإنسحاب مع حفظ ماء الوجه.[144] وفي نهاية الزيارة أصدر سعود و نهرو بياناً مشتركاً خلا من أية إشارة للقضايا الثنائية وأكد فيه نهرو وسعود على الأهمية الدولية لقناة السويس كممر مائي يحق لكل الدول المرور الحر فيه وأعرب عن اقتناعهم بإمكانية تسوية المسألة سلمياً من خلال التفاوض ورفض استخدام أدوات الضغط السياسي والاقتصادي لأنها ستؤخر الوصول إلى تسوية سلمية وسيكون لها عواقب وخيمة.[145]

وفى مسعاها لحشد الرأى العام إلى جانب مصر أضحت نيودلهى مركزاً لتنسيق مواقف الدول الآسيوية من الأزمة بهدف حشد التأييد والدعم لمصر واستنكار اتخاذ أية إجراءات عسكرية ضدها. وقد ساعد نيودلهي في أداء هذا الدور الاتصال الوثيق بين القاهرة ونيودلهي.[146] وخصوصاً المراسلات بين عبد الناصر ونهرو تلك المراسلات التي وصلت في أهميتها إلى حد أنها أصبحت هدفاً للتجسس من قبل جهاز مخابرات غربي، على الأرجح كانت المخابرات البريطانية.[147]

وكانت الأصوات الآسيوية تتوالى معلنة تأييدها لمصر اقتداءً بالموقف الهندي وتأثيره. ففي أعقاب بيان 13سبتمبر 1956 الذي أعلن فيه نهرو موقف بلاده أعلنت إندونيسيا في بيان مشترك مع يوغوسلافيا تبنيها لنفس الموقف الهندي.[148] وفي 21 منه أعلن رسلان عبد الغني وزير الخارجية الأندونيسي أن "إندونيسيا لن تقف بعيداً إذا تحولت أزمة السويس إلى حرب"[149] وفي اليوم السابق على إعلان رسلان أعلنت

كولمبو أنها لن تسمح باستعمال القواعد البريطانية البحرية والجوية الموجودة بسيلان في عمليات ضد مصر على غرار ما يحدث في قبرص.[150] وفي نفس اليوم خرج تصريح من نيبال على لسان رئيس وزرائها تنكا براساد Tanka Prasad الذي استنكر مشروع هيئة المنتفعين لأنه يقوم على أساليب الضغط والإرغام وينكر سيادة مصر.[151] وفي المؤتمر السنوي لمزارعي بورما أعلن رئيس وزراء بورما تأييد بلاده لمصر في تأميمها للقناة باعتباره عملاً مشروعاً ولأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر. وتلا ذلك استدعاء وكيل الخارجية البورمائي لسفراء بريطانيا وفرنسا وأمريكا ليحذرهم من أن أي إخلال بالأمن في منطقة القناة سيكون له أسوأ الأثر في البلاد الآسيوية جميعاً وفي بورما على وجه الخصوص. وقد جاء الموقف البورماني المساند لمصر في ظل ضغوط قاسية مارستها بريطانيا على رانجون لإثنائها عن إعلان تأييدها لمصر.[152] وقد اتخذت كمبوديا وفيتنام الشمالية مواقف مؤيدة لسياسة مصر في مسألة تأميم قناة السويس.[153]

وكان التأييد الهندي لمصر وسعيها لحشد دعم الدول الآسيوية الآخرى طبيعياً في ضوء الصورة التي أضحت مهيمنه على مراكز صنع القرار في نيودلهى فإن "الهند فهمت الخطة الغربية وما ورائها وقدرت أن نجاح الغرب في خطته سيضر بمصر والهند على السواء الأمر الذي دفع نهرو إلى أن يلقى بثقله السياسي في جانب مصر"[154] ويعبئ الحكومة والشعب الهندى ويقنعهم بأن المشكلة تمس الهند مباشرة سياسياً واقتصادياً إلى حد أن نهرو خَّوف شعبه من أن تطور الأزمة قد يهدد الهند بالمجاعة.[155]

وقد توصل اسكوت ريد Escott Reid الدبلوماسي الكندي الذي مثل بلاده في نيودلهى إبان الأزمة إلى نفس النتيجة فقد كتب إسكوت ريد بعد أسابيع من مباحثاته مع منون وبلاى إلى أوتاوا يقول "إن الحكومة الهندية كانت متأكدة أن الصراع المسلح بين بريطانيا وفرنسا من جانب ومصر من جانب آخر لا يمكن أن يظل

صراع محلي وحتى الحرب المحلية ستؤدي إلى إغلاق القناة وزيادة تكاليف الشحن وستعوق وصول البضائع إلى الهند فضلاً عن تعرضها للخطر عند دورانها حول رأس الرجاء الصالح، وسيهدد ذلك الخطة الخمسية للهند، ويظهر أن الهنود مقتنعون بأن إغلاق القناة سيكون بمثابة عقوبة اقتصادية موجهة إلى الهند أكثر منها موجهة إلى مصر.[156]

- ملاحظات ختامية

أثرت عدة عوامل رئيسية على تشكيل الموقف الهندي إزاء أزمة السويس وكانت أهم هذه العوامل اعتماد الاقتصاد الهندي على قناة السويس واعتناق الهند لمبدأ مكافحة الإستعمار والحفاظ على السلام العالمي في سياستها الخارجية وتأثير العامل الباكستاني (الإسلامي) على سياسة الهند تجاه غرب آسيا، وانتماء الهند ومصر للكتلة الثالثة (الحياد الإيجابي) وأخيراً موقف الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة ويمكننا نتناول كل عامل منها على حدة:

أولاً: اعتماد الاقتصاد الهندي على القناة:

فقد كانت معظم صادرات وواردات الهند تمر بالقناة وعليه فما كان يهم الهند في المقام الأول هو أن تستمر القناة مفتوحة أمام مرور البضائع الهندية وأن يُضمَّن ذلك وألا ترفع رسوم المرور لأن رفعها سيزيد من أسعار الواردات الهندية الأمر الذي سيزيد من أعباء حكومة الهند، وفي نفس الوقت سيرفع من أسعار الصادرات الهندية الأمر الذي سيضعف من قدرة تلك الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية. وكان إغلاق القناة من شأنه أن يزيد الوضع السالف سوء وربما عطل برامج التنمية الهندية. وكانت تلك الأهمية الحيوية التي تشكلها القناة للهند نقطة ضعف في الموقف الهندي المساند لمصر على نحو ما شهد بذلك الأمريكيون.[157] وكان ذلك الاعتماد هو ما برر به سفير الهند ببلجراد مطالبته لوزير خارجية يوغوسلافيا بالتخفيف من مقالاته في تأييد تأميم مصر للقناة وكذلك حاول دالاس إثارة مخاوف

الهند في مؤتمر لندن الأول مستغلاً نفس النقطة وأرجع الأمريكيون "اعتدال" الموقف الهندي إلى إدراك الهند لاعتمادها على القناة. هذا "الاعتدال" الذي رأى فيه محمود فوزى "تناقض" أو موقف بين "الابتعاد والاقتراب" جعله يصف دور "منون" بأنه "غامض" و هو وصف حظى به "منون" تقريباً من كل أطراف المشكلة.

والتفسير المحتمل لذلك هو أن الهند كانت تؤيد التأميم باعتباره عملاً من أعمال السيادة وضربة موجهة إلى الاستعمار الغربي لكنها بحكم اعتمادها على القناة وبتأثير العامل الباكستاني كانت مصلحتها تتفق مع الدول الغربية المستعملة للقناة ظاهرياً وبالتالي أملت الهند في وجود نوع من الضَّمان لاستمرار حرية الملاحة هذا الضمَّان لم تكن الهند تود أن يصل إلى حد التحكم الغربي في القناة.[158] وبالتالي رفضت الهند مجاراة الغرب في مطالبه في نفس الوقت الذي سعت فيه القاهرة لتلطيف الموقف المصري بتقديم بعض التنازلات تحت مبررات عديدة مثال أنه لا يجب على مصر أن تبالغ (تتشدد) في موقفها حتى لا تحرج أصدقائها وأن عليها أن تسمح للغرب بحفظ ماء وجهه بعد أن تورط في إجراءاته وحفظ ماء الوجه كان يتطلب بالطبع تقديم تنازلات مصرية لصالح الغرب. ولنكون أكثر دقة فإن الهند حددت الحل الوسط بأنه "قيام نوع من التعاون بين مالك القناة ومستخدميها لا تمس فيه السيادة المصرية في شيء". وسعت الهند إلى منع اندلاع الحرب من خلال التفاوض حول الحلول الوسط التي تضمن لمصر المكاسب الممكنة دون الزج بها لتكون ضحية حرب. وكانت الهند في موقفها هذا واقعية تضع في اعتبارها أبعاد الأزمة رغم إيمانها بصحة الموقف المصري ذلك الإيمان الذي عبر عنه منون صراحة في مؤتمر لندن الأول عندما اتهمه الغرب بأن مشروعه أميل لوجهة النظر المصرية فصرخ منون "......الحق فيما اتخذته مصر من إجراءات وتصرفات في تأميمها القناة وفى رفض أي إشراف دولي على إدراتها.......".[159]

ثانياً: اعتناق الهند لمبادئ باندونج:

كان لإيمان الهند بمبادئ باندونج تأثير كبير على موقفها من أزمة السويس وعلى رأس هذه المبادئ ضرورة تصفية الاستعمار ودعم السلام. فقد بدا موقف الهند من أزمة السويس نابعاً من تأثر "نهرو" ورفاقه بالماضي الإستعماري القريب والذي كانت ذيوله ما تزال تربض على أرض الهند في "جوا" الهندية التي مازالت ترزح تحت الاحتلال البرتغالي. واعتبر الهنود أن عودة بريطانيا وفرنسا إلى ضفاف القناة هي مقدمة لإعادة احتلال الهند أو على الأقل التحكم في اقتصادها وخططها الخمسية الخاصة بالتنمية.

وفضلاً عن ذلك فإن هذه العودة تعد في حد ذاتها تحديا سافرا لمشاعر الدول الصغيرة التي لا تملك نفس أسلحة الدول العظمى، وبالتالي فإن قرارات الدول الصغرى ستصبح مرهونة بقبول أو رفض الدول الكبرى لها وهو وضع ينفي مقولة الاستقلال واقعياً.

وبدا للهند أن امتهان حق مصر في تأميم القناة يحمل في مضامينه استمراراً للنمط الاستعمارى في التعامل وانتقاصا من كرامة وسيادة واستقلال الدول الصغرى، وكانت تلك الفكرة واضحة في تصريحات الهنود وتصرفاتهم، وقد لمس الغربيون آثارها. فعشية وقوع العدوان الثلاثي على مصر كتب "نهرو" إلى وزارة خارجيته يقول : "إننى لا يمكن لي أن أتخيل حالة عدوان أسوأ من ذلك، وإن هذا العدوان إذا ما نجح واستمر فإن ذلك يعني أن شبح الإستعمار القديم سيخيم علينا مرة ثانية ومستقبل العلاقات الأوربية الآسيوية سيتوقف على ما سيسفر عنه هذا الوضع فربما لا يكون هناك سلام ما دامت أساليب الغزو وقوة السلاح هي السائدة".[160] وبعد أن خرجت مصر منتصرة من الأزمة اعترف د. سيد محمود وزير الدولة الهندي بأن الأزمة كانت صراعاً بين الاستعمار واستقلال الدول الأفرو آسيوية وكان ذلك في حديث بثته الإذاعة الهندية في 18 يونيه 1957 قال فيه سيد محمود "......إن كل

متتبع للتاريخ يعلم أنه ما دامت مصر تستطيع المحافظة على استقلالها فإن الدول الغربية تعجز عن قهر البلدان الآسيوية والأفريقية وإخضاعها لسيطرتها. ومصر دائما خط الدفاع الأول للأقطار الآسيوية ضد زحف الاستعمار".[161] ولمس "ايزنهاور" تأثير ذلك العامل أثناء الأزمة حين قال في اجتماع لمجلس الأمن القومى، الذي عقد يوم 15 نوفمبر 1956، بقوله "من المؤكد أن "نهرو" لن يكون قادراً أبداً على نسيان ذكرياته في السجون البريطانية". وعقب عليه الأدميرال رادفورد Radford بأنه يعتقد أن نهرو بذل وفعل كل ما يمكن أن يفعله إنسان بمفرده لإعلاء "ناصر" وأنه لا يمكن بأي حال وصف نهرو بأنه محايد حقيقي.[162]

ورغم هذه الانتقادات فإن الواقع أن الهند كانت حريصة على أن يسود السلام العام؛ لأن في السلام مناخ صالح للبناء والتنمية التي تعد الهند ومن على شاكلتها من الدول حديثة الاستقلال في حاجة إليهما؛ ولأن أي حرب في المنطقة كانت مؤهلة لتصبح حربا عالمية ثالثة تطال الهند أرادت أم أبت. وهذا الحرص الهندي على السلام العالمي هو ما يفسر لنا لهجة "نهرو" العنيفة التي صاغ بها خطابه إلى نيكولاي بولجانين Nikolai Alexandrovich Bulganin معلقاً على إنذاراته إلى لندن وباريس وتل أبيب يوم 5 نوفمبر 1956. ولم يكن ثمه تعارض بين رغبة الهند في مكافحة وتصفية الاستعمار وبين رغبتها في أن يسود السلام ربوع العالم وذلك لأن استمرار الاستعمار كان يحمل في طياته استمراراً لصراع بين المسُتعمر والمستعَّمر.

ثالثاً: انتماء مصر والهند لكتلة الحياد:

كان تبنى القاهرة ونيودلهي لسياسة الحياد الإيجابى أحد العوامل التي دفعت الهند لتقديم دعمها لمصر في أزمة السويس التي جاءت نتيجة لسياسة الضغط التي بدأ الغرب يمارسها ضد دول الحياد قبل اندلاع الأزمة بثلاثة شهور وهو ما دعا السفير الهندى بواشنطن إلى الإعلان عن تأييد حكومته لعبد الناصر من زاوية

المصالح الوطنية.[163] تلك المصالح الوطنية شرحها مصطفى كامل للخارجية المصرية على النحو التالي "أن نجاح بريطانيا وفرنسا سيؤدي إلى انهيار الجبهة العربية بأكملها، وبالتالي عزل الهند وخضوعها نتيجة لذلك للنفوذ الغربي." وعليه توصل كامل إلى أن أزمة السويس تعد معركه هندية بنفس القدر الذي تعد به معركة مصرية يقول كامل.

"والراهن الآن لي أن الحكومة الهندية –ولو أنها لا تعلن عن ذلك – تعلم تماماً أنها طرف متضامن مع مصر في نزاعها مع بريطانيا وفرنسا وأن انتصار مصر هو انتصار لها، وان العكس سيؤثر عليها حتما، ومعنى هذا أن الهند تشترك في هذه المشكلة للدفاع عن نفسها".[164]

رابعاً: العامل الباكستاني (الإسلامي):

درجت الهند على دعم وتأييد القضايا العربية لعوامل كان من أبرزها بعد استقلال الهند و باكستان تحييد العرب في الصراع الهندى الباكستاني ولكن كانت السويس حالة خاصة بالنظر إلى اعتماد الاقتصاد الهندي عليها فقد خشيت الهند من أن سيطرة دولة إسلامية على هذا المرفق الهام قد يهدد أمنها على افتراض إمكانية تحالف تلك الدولة (مصر) مع دولة باكستان الإسلامية ضد الهند. والغريب في الأمر أن الذي رَّوج لتلك الفكرة كان الإنجليز ،حلفاء الباكستان، وذلك للإيقاع بين الهند ومصر اللتان جمع بينهما الحياد الإيجابي على الصعيد الدولي وتبنى القومية على الصعيد الداخلي وفي النهاية أسهمت مجهودات مصطفى كامل وتأييد باكستان الصريح للغرب في تلك القضية إلى تلاشى المخاوف الهندية بل وإعطاء الهند فرصة ذهبية عبر تأييدها لمصر الذي أكسبها مزايا عديدة كان أبرزها كسب عطف الشعوب العربية والإسلامية وعزل باكستان عن تلك الشعوب والتشكيك في إخلاص باكستان لفكرة الجامعة الإسلامية التي كانت تشكل محور الخطاب السياسي الخارجي لباكستان مع العالم العربي والإسلامي. ولم تكن الهند تنظر لفكرة الجامعة

الإسلامية بعين الرضى لأن من شأنها أن تقوى غريمتها باكستان وتوفر لها عمقا استراتيجيا عبر محيط اسلامي يكتنف باكستان من ثلاث جهات فشمالاً كانت التركستان الإسلامية الخاضعة للسيطرة الصينية في شرقها والسيطرة الروسية في غربها وجنوباً كانت إندونيسيا وماليزيا وغرباً كان عمقاً اسلامياً يبدأ من أفغانستان وينتهى في الرباط على المحيط الأطلسى.

وسرعان ما أدى رد الفعل العربى والاسلامي للتأميم ثم للعدوان واحتمالات خروج "عبد الناصر" من الأزمة أقوى مما كان قبلها إلى إثارة مخاوف الهند أو "أضغاث أحلامها" بلغة محمود فوزي وذهب البعض إلى أن "موقف الهند ككل كان يقوم على عدم رغبة الهند في أن يصبح "عبد الناصر" قوياً بحيث يوحد الدول العربية والإسلامية حوله"[165]، وكان هذا الرأي يأخذ في الإعتبار ملايين المسلمين داخل الهند وإمكانيات البعث الإسلامى في آسيا وأفريقيا.[166] وكانت مشاعر المسلمين والعرب وأفكارهم قد توحدت بالفعل حول "عبد الناصر" أثناء الأزمة ففي العراق وباكستان أجبر الشعبان الإسلاميان حكومتيهما الممالئتين للغرب على إعلان تأييدهما لمصر. وأعلن مسلمو الهند دعمهم لمصر و"عبد الناصر" فخطب "مولانا حسين أحمد مدني" رئيس جمعية العلماء بالهند معلناً تأييده لمصر في كفاحها وكان مما قال "ان مصر هي الحصن الأول للإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم وإنني أدعو مسلمي الهند خاصة أن يضحوا بكل ما يملكون في سبيل مصر." وأضاف مولانا مدني "إن جمال عبد الناصر يقوم بعمل عظيم يرضى عنه الله والناس جميعاً"[167]، ويصف لنا الشيخ عبد المنعم النمر، مبعوث الأزهر الشريف إلى الهند في ذلك الوقت مشاعر مسلمي الهند لحظة بدء العدوان على مصر بقوله "رأيت الناس يبكون حين الاعتداء ورأيت علماء وطلاب المعاهد الدينية يجتمعون ويدعون لمصر ورئيسها ورأيت المصلين عقب كل صلاة يرفعون أكف الضراعة لله أن ينصر مصر وناصرا".[168]

ويجدر الإشارة هنا إلى أن بعض العوامل السالفة قد تضافر أحياناً وتنافر أحياناً أخرى وبعضها أثر على الموقف الهندي من الأزمة في مرحلة منها سلباً ثم تلاشى في مرحلة أخرى ثم عاد ليؤثر إيجابا في مرحلة ثالثة وقد يتغير ترتيب الدورة التي يمر بها العامل وبعض تلك العوامل استمر يلعب دوراً إيجابيا طوال الأزمة. والى هذا التضافر والتنافر في آن واحد أو المد والجزر في الموقف الهندي من أزمة السويس يعزي وصف البعض لهذا الموقف بالتناقض والغرابة. فمثلاً أدى تبنى مصر والهند لسياسة الحياد الإيجابى وتصفية الاستعمار إلى ان تؤيد الهند بقوة التأميم المصرى للقناة لكن الاعتماد الهندي على القناة خفف من قوة هذا التأييد في المرحلة الأولى ولعب دوراً أشبه بالكابح "الفرامل" في السيارة ثم بدأ يضعف تأثيره عقب نجاح مصر في إدارة القناة بالرغم من سحب المرشدين الأجانب.

ثم عاد الاعتماد الهندي على القناة ليلعب دوراً عكسيا عقب العدوان الذي أدى إلى إغلاق القناة فقد أصبح إغلاق القناة التي تعتمد عليها الهند عامل ضغط عليها لتستمر في مطاردة وملاحقة المعتدين حتى ينسحبوا وتستأنف الملاحة في القناة، وهكذا نرى أن هذا العامل لعب في المرحلة الأولى دوراً في إضعاف التأييد الهندي لمصر ثم تلاشى أثره سلباً إيجاباً وعقب العدوان الثلاثي على مصر لعب دوراً في تعنيف وتصعيد التأييد الهندي لمصر وتصديها للعدوان. أما العامل الإسلامى "الباكستاني" فقد أسهم في تشكيل التردد الذي انتاب الموقف الهندي عشية التأميم لكن سرعان ما لعب دوراً إيجابيا حين بدا واضحاً أن الباكستان أخذت موقفاً موالياً للغرب ومعادياً لمصر ثم عاد ليلعب دوراً سلبياً عندما بدا أن الأزمة خلقت نوعا من التوحد العربي والإسلامي حول عبد الناصر الأمر الذي لم تكن الهند تحبذه. وإزاء الصراع النفسي الذي دار داخل الموقف الهندي بين الخوف من عودة الاستعمار الذي كان "واقع" وبين الخوف من احتمال البعث الإسلامى الذي كان "هاجس" انتصر دائماً الخوف من عودة الاستعمار.

وقد أدى تناقض وتعارض العوامل المحددة للموقف الهندي إلى صعوبة تفسير هذا الموقف فمثلاً أشار الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصري إبان أزمة السويس إلى اعتبار البعض ان الموقف الهندي من الأزمة كان غريباً ومتناقضاً وغير منطقي لأن الهند أيدت تحرير القناة من البريطانيين والفرنسيين وحاولت الظهور بمظهر المؤيد للتأميم ولكنها في نفس الوقت لم تكن ضد الإدارة الدولية للقناة.[169] وقد قدمت "الهندوستان تايمز" تفسيراً لذلك الوضع حين أشارت في 18 سبتمبر 1956 إلى أن موقف الهند من المشكلة يمكن النظر إليه من ناحيتين: الناحية الأولى أن الهند بإعتبارها إحدى الدول المستعملة للقناة تتحد مصالحها مع مصالح الغرب، والناحية الثانية أن الهند باعتبارها دولة آسيوية مستقلة ذات سياسة حيادية تجد نفسها مضطرة إلى تأييد ما قامت به مصر من دفاع عن سيادتها.[170]

والسؤال السهل في طرحة الصعب في الإجابة عليه هو هل كانت الهند مع الموقف المصري تماماً أم لا؟ يمكننا الجزم بأن الهند كانت متجهة بعواطفها إلى تأييد مصر تماماً فالهنود بدافع من كراهيتهم للمسُتعمر أيدوا مصر ومسلمي الهند نهجوا نفس السبيل لنفس السبب مضافاً إليه عامل الدين. أما من الناحية العملية فلم تتبنى الهند الموقف المصري كاملاً لأنها وضعت في اعتبارها مواقف الغرب وأرادت إخراج مصر من الأزمة سالمة وتجنيبها الوقوع فريسة لحرب يشنها الغرب ولم يكن هذا ممكنا عبر تبنى وجهة نظر أحد الطرفين بل من خلال تسوية تُرضي الطرفين. لكن المحصلة النهائية للموقف الهندي من الأزمة كانت في صالح مصر بشهادة أطراف عديدة. فأنتونى ايدن في مذكراته كتب عن الموقف الهندي أن الهند رأت "فيما قام به ناصر... تعبيرا عن فورة وطنية في دولة تحررت حديثاً، ومن ثم يجب أن يفسح مكانا للعطف عليه..." وعليه توجهت الحكومة الهندية إلى "الغرب مطالبة إياه بتضحيات متكررة "... وحثت لندن "بصفة مستمرة على إيجاد تسوية عن طريق المفاوضات...". وعن المشروع الهندي إلى مؤتمر لندن الأول كتب "ايدن" أنه "...

يقضي بإلحاق هيئة دولية استشارية ذات سلطات غامضة للإشراف بهيئة قناة السويس المصرية المؤممة..." والاقتراح الهندي "...يستبعد أي عنصر دولي فعال...". وعن دور منون في مجلس الأمن قبل العدوان الثلاثي كتب ايدن "...كان لتماسك المنتفعين الرئيسيين بالقناة الفضل في إخفاق مستر مينون في تحويل أفكار مجلس الأمن ولكن نشاطه سبب اضطرابا سطحيا مستمراً..."[171].

أما الكاتب البريطاني "جون كونل" فكان انتقاده للموقف الهندي المساند لمصر أكثر مرارة فاعتبر أن الهند لعبت دور الوساطة كقناع لتأييد مصر، ومنحت تأييدها الفعال وعطفها لمصر متجاهلة اعتمادها نفسها على القناة وعضويتها في "الكومنولث". ومطالبة الغرب في عناد بقبول تسوية ترضي "عبد الناصر" بغض النظر عن "...أن مثل هذه التسوية يمكن أن تساعد على القضاء على بقايا هيبة بريطانيا وفرنسا ونفوذهما الأدبي في آسيا وأفريقيا وإصابة الدولتين بأضرار اقتصادية جسيمة أما هذا فقد كان شيئا مرغوبا في أعين الهنود. لقد كان السخط والحقد والكراهية الملتهبة تلمع من خلف الأقنعة التي وضعوها على وجوههم...".[172] أما الدبلوماسي الكندي "اسكوت ريد" الذي مثل بلاده في نيودلهى أثناء الأزمة فقد صور لنا حدة رد الفعل الهندي تجاه العدوان الثلاثي إلى حد أن "نهرو" اعتبر العدوان على مصر افظع عدوان رآه في حياته دون أن يستثنى العدوان النازي. وتجاهل "نهرو" الحاحات الممثلين الغربيين عليه لينتقد قمع الروس للثورة المجرية معتبراً أن الهدف منها هو صرف انتباهه عما اعتبره عدواناً استعمارياً أكثر خطورة ضد مصر ووصل الأمر إلى تجاهل "نهرو" للسفير البريطانى بنيودلهى و فقد السفير البريطاني كامل نفوذه إلى حد أنه كان يلجأ لزميله الكندى لينقل إلى "نهرو" مطالبه باعتبارها مطلبا كنديا.[173]

وأخيراً لدينا السفير المصري بالهند الذي لعب دوراً أساسياً في كسب الهند إلى جانب مصر في تلك الأزمة بفضل إدراكه لمجريات السياسة العالمية وعمق تحليله

للأزمة فقد رأى أن الهند حكومة وشعباً كانت تؤيد مصر تأييداً كاملاً إلى حد أنها أصبحت طرفاً متضامناً مع مصر في الأزمة وأن الموقف الهندي في هذه المشكلة غير مسبوق في تاريخ الدبلوماسية الهندية بل ويعد انقلاباً أو ثورة في عرف هذه الدبلوماسية.

وفي النهاية يمكننا القول أن الموقف الهندي المؤيد لمصر قد مر بأطوار متدرجة ومختلفة وأخذ هذا الموقف شكل الخط الصاعد الذي سجل أعلى نقطة صعود له في الفترة الواقعة بين بدء العدوان على مصر ووقف إطلاق النار واحتفظ هذا الموقف بنفسه ساخناً حتى تم انسحاب القوات المعتدية وعاد ليتعامل بهدوء وحزم في آن واحد مع باقي القضايا المتعلقة بالأزمة وأيا كانت دوافع التأييد الهندي فمما لا شك فيه أن ذلك التأييد قد خدم البلدين ووطد عرى الصداقة بينهما. وهو ما عبر عنه عبد الناصر في حديثه إلي الصحفي الهندي البارز "كارانجيا" بقوله :

"أرجو ان تبلغ بلادك أن الشعب المصرى ممتن لشعب الهند لتأييده القلبي لنا خلال محنتنا وأننا لنقدر بصفة خاصة التعاون الصادق الذي وجدناه في السيد/ نهرو وفى الكفاح الرائع الذي قام به المستر منون في الأمم المتحدة من أجلنا وأتمنى بإخلاص نمو هذه الصداقة والتفاهم بين بلدينا وأن تزداد قوة في المستقبل وسأعمل على ذلك بكل تأكيد... وأشكركم".[174]

الهوامش

---

(1) لمزيد من المعلومات عن العلاقة بين نابليون وتيبو سلطان ودور العامل الهندي في قيام الحملة الفرنسية على مصر أنظر:المراسلات بين الشريف غالب بن مساعد مع نابليون وقادة حملته المنشورة في الدارة، عدد 4، رجب،شعبان، رمضان 1416هـ، صـ5–28؛ أحمد حافظ عوض، "فتح مصر الحديث أو نابليون بونابرت في مصر"، كوكب الشرق، القاهرة، د.ت، صـ75–78.

(2) د. محمد عبد الرحمن برج، "قناة السويس أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية"، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، صـ9-10.

(3) في الإشارة إلى تبعية مصر للقناة كتب أندريه سيجفريد عام 1938م في كتابه "السويس وبنما" "... مادام الطريق إلى الهند يمر بالقناة أي تعتبر الشريان الحيوى الذي يربط الغرب بالشرق فإن مصر ستبقى تابعة للقناة.."، د. محمود فوزي، "حرب السويس 1956"، دار الشروق، القاهرة، 1987، صـ56-57.

(4) محمد حسنين هيكل، "ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة"، ط2 مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986، صـ200.

(5) صوت الشرق، عدد 7 أبريل 1953.

(6) صوت الشرق، عدد 10 يوليو 1953.

(7) للاطلاع على نص قرار التأميم انظر: الوقائع المصرية، عدد 60، 26يوليه 1956. وزارة الخارجية المصرية، "الكتاب الأبيض في تأميم شركة قناة السويس"، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1956.

(8) محمد حسنين هيكل، "قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة"، ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، 1983، صـ239-262.

(9) لمزيد من التفاصيل راجع: هيكل، "ملفات السويس"، "قصة السويس"، محمود رياض، "مذكرات محمود رياض 1948-1978"، جـ2.

(10) هيكل، "ملفات السويس" صـ447-455..

(11) هيكل، "قصة السويس"، صـ 114..

(12) هيكل، ملفات السويس"، صـ447-455.

(13) عبد الحميد أبو بكر، "مذكرات المهندس عبد الحميد أبو بكر: قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا"، كتاب أكتوبر، القاهرة، 1987، صـ21.

(14) هيكل، "قصة السويس"، صـ121-131.

(15) نفس المرجع، صـ 135-143.

(16) هيكل، "ملفات السويس"، صـ486.

(17) U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States: Suez Crisis, July 26–December 31, 1956, 1955-1957, Vol. XVI (Washington, DC: GPO, 1990), 42

(18) اعترفت المخابرات الأمريكية الخاصة (SNIE) في تقديرها للموقف يوم 1956/7/31 بانزعاج نهرو من التأميم وكذلك أقرت السفارة الأمريكية بنيودلهي بنفس الأمر في برقية لها إلى وزارة الخارجية الأمريكية يوم 30 يوليو 1956. Ibid, PP. 84, 42.

(19) هيكل، "ملفات السويس" صـ455، "قصة السويس"، صـ114، عبد الحميد أبو بكر، "مذكرات المهندس عبد الحميد أبو بكر"، صـ309..

(20) كان ذلك في حديث بين نائب المندوب السامى الهندى بكراتشي وعادل حسيب سكرتير أول السفارة المصرية بباكستان، إفادة 76 سرى جداً من سفير مصر بباكستان إلى وكيل الخارجية المصرية الدائم (وخم) في 1956/8/5، ملف 15/45/30 جزء (جـ.)3 ، محفظة (مح) 1501، الأرشيف السري الجديد لوزارة الخارجية المصرية (أوخم). سيتم استخدام تلك الاختصارات فيما يلي من هوامش : سفارة مصر بنيودلهي (سمن) ، وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم (وخم) ، جزء (جـ) ، محفظة (مح) ، أرشيف وزارة الخارجية المصرية سري جديد (أوخم).

(21) U.S. Department of State , note no.4 , P. 92.

(22) إفادة 167 سرى من السفارة المصرية بروما إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية في 28 يولية 1956، ملف 15/45/30 جـ3، مح 1501، أوخم.

(23) الأهرام 1956/7/28، الأهرام 1956/7/30..

(24) هيكل، "ملفات السويس"، صـ486.

(25) إفادة 45 سرى جداً من حسين رشدى سفير مصر ببلجراد إلى وخم في 1956/8/9 ملف 15/45/30 جـ4، مح 1506، أوخم.

(26) إفادة 248 سرى من سفير مصر بنيودلهي إلى وزارة الخارجية المصرية في 8/3/ 1956 ملف 15/45/30 جـ 3، مح 1501، أوخم

(27) المصدر السابق.

(28) هيكل، "ملفات السويس" صـ797.

(29) تقدير المخابرات القويمة الخاصة SNIE في 30 يولية 1956

U.S. Department of State, note no. 4, PP. 84, 92.

(30) الأهرام، 1956/7/31.

(31) إفادة 295 سرى من سفير مصر بنيودلهى إلى وكيل الخارجية المصرية الدائم في 1956/8/31، ملف 15/45/30 جـ7 ، مح 1505، أوخم

(32) إفادة 261 من سفير مصر نيودلهى إلى وخم في 1956/8/17، ملف 16/45/30جـ4، مح 1506، أوخم

(33) إفادة 248 سرى، المصدر السابق.

(34) المصدر نفسه.

(35) إفادة 295، المصدر السابق.

(36) افادة 295، المصدر السابق.

(37) افادة 295، المصدر السابق.

(38) هيكل، "ملفات السويس" صـ486–487، صـ797–801.

(39) إفادة 248، المصدر السابق.

(40) المصدر نفسه.

(41) Embassy of India, Bonn, Daily News Bulletin, No. 164, 56, 2 August, 1956

ملف 15/45/30جـ2 ، مح 1501 ، أوخم.

(42) الأهرام ، 1956/8/7.

[43]جواهر لال نهرو : نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية، مختارات من خطب رئيس الوزراء جواهر لال نهرو، مكتب الاستعلامات والنشر لسفارة الهند، القاهرة،1957 ، صـ 157-161..

[44] الجمهورية، 1956/8/10.

[45] الأهرام 1956/8/9.

[46] هيكل، "ملفات السويس" صـ800-801.

[47]خطاب جمال عبد الناصر إلى الأمة العربية في 12 أغسطس 1956، نشر في د. مصطفى الحفناوى، "قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة: حرية الملاحة في القناة"، النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص،591.

[48] الجمهورية، 1956/8/14، الأهرام 1956/8/14.

[49] إفادة 261، المصدر السابق.

[50] الجمهورية، 1956/8/14، الأهرام 1956/8/14.

[51] صوت الهند، عدد 145، 7 سبتمبر 1956.

[52] إفادة 82 سرى جداً من سفير مصر بباكستان إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم في 1956/8/15، ملف 30/52/4جـ1، مح 1420، أوخم.

[53] الأهرام، 1956/8/16.

[54] إفادة 261، المصدر السابق.

[55] المصدر نفسه.

[56] U.S. Department of State, note no. 4, P. 164.

[57] Ibid, P. 104.

[58] Ibid, P. 191.

[59]الأهرام 1956/8/7.

[60]الأهرام 1956/8/7.

[61] Spectator (London), August 10, 1956.

(62) الأهرام، 1956/8/16.

(63) الأهرام، 1956/8/16.

(64) Provisional List of Indian Delegations to Suez Canal Conference,
ملف 30/52/4جـ1، مح 1420 ، أوخم.

(65) إفادة 82 سرى ، المصدر السابق.

(66) إفادة 261، المصدر السابق.

(67) الأهرام، 1956/8/14.

(68) الأهرام، 1956/8/11،12،13.

(69) الأهرام 1956/8/14.

(70) الأهرام 1956/4/17.

(71) U.S. Department of State , note no.4 , P. 211.

(72) الأهرام 1956/8/18..

(73) هيكل، "ملفات السويس"، صـ 492.

(74) Telegram from the Delegation of USA (Dulles) at the Suez Canal Conference to the Department of State, August 20, 1956, U.S. Department of State , note no.4 , PP. 213-214.

(75) محمد صفوت (مترجم)، "مسألة قناة السويس"، وثائق عن الأزمة، القاهرة، د.ت، صـ75.

(76) المصدر نفسه، صـ75-76.

(77) للإطلاع على خطاب منون والذى ضمنه المشروع الهندى والذى ألقاه في 20 أغسطس 1956 أنظر :

A. Appadorai, Selected Documents on India's Foreign Policy and Relations 1947-1972 , Vol.II, Oxford University Press , Delhi , PP.383-387; Verinder Grover (ed.), West Asia and India's Foreign Policy , Deep & Deep Publication, New Delhi,1992, PP.612-615.

ديمتري شبيلوف ، مشكلة قناة السويس ، دار الكتاب العربي بمصر، القاهرة، د.ت ، ص 109-111؛ محمد صفوت ، مسألة قناة السويس " وثائق" ، ص 125-144؛ بطرس روفائيل : الهند و قناة السويس ، مطبعة لاباتري ، القاهرة،1957،ص 46-56؛ صوت الهند ، عدد 145، 7 سبتمبر 1956 ؛ الجمهورية 22 أغسطس 1956.

(78) Spectator (London) August 31 ,1956.

(79) ديمترى شبيلوف، "مشكلة قناة السويس" ، صـ59-776.

(80) الحسينى محمد الديب، "تأميم القناة"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، صـ277.

(81) Message from the Secretary of State (Dulles) (S 109) to Eisenhower, August 20, 1956, U.S. Department of State, note no.4, P. 245.

(82) للاطلاع على نص المشروع الأمريكي أنظر محمد صفوت، "مسألة قناة السويس"، صـ144-149. (هيكل، "ملفات السويس"، صـ493).

(83) U.S. Department of State , note no.4 , P. 245.

(84) محمد صفوت، "مسألة قناة السويس" صـ149-153.

(85) هيكل، "ملفات السويس" صـ493.

(86) الأهرام، 1956/8/22..

(87) صوت الهند، عدد 146، 1956/9/23.

(88) الأهرام، 1956/8/22..

(89) محمد صفوت، "مسألة قناة السويس" صـ150.

(90) الأهرام، 1956/8/22.

(91) الحسينى محمد الديب: تأميم القناة، 273-276.

(92) قال منون لرونترى ما نصه:

"I tell you, Mr. Rountree, That if this thing is pushed, it will lead to a holy war." See a Memorandum of a conversation, U.S. Embassy, London, August 22, 1956, 11 A.M. between Dulles and Menon, U.S. Department of State, note no.4, PP. 254-256.

(93) الأهرام، 1956/8/23.

(94) Telegram From the Department of State (Murphy) to the Secretary of State August 22, 1956, U.S. Department of State, note no.4, P. 258.

(95) Message from the Secretary of state to the President, August 23, 1956, Ibid, P. 280.

(96) Telegram from Dulles to the Department of State, August 23, 1956, Ibid , P. 271.

(97) Memorandum of a Conversation, Riyadh, August 24, 1956, U.S. Department of State, note no.4, P. 286..

(98) الأهرام، 1956/8/23.

(99) وزارة الخارجية المصرية، موضوعات عامة حول قضية قناة السويس، عدد 12، صـ6.

(100) Spectator, No. 6688, August 31, 1956, P. 277.

(101) التململ من "يتَملَمَل" على فراشة و "يَتَملَّل" إذا لم يستقر من الوجع كأنه على "مَلَّة" و "المَّلة" هي الرماد الحار، الإمام الرازى: مختار الصحاح، دار التنوير العربي، بيروت، صـ634.

(102) إفادة 295، المصدر السابق.

(103) الجمهورية، 1956/8/23.

(104) الجمهورية، 1956/8/30.

(105) الأهرام، 1956/8/30.

(106) الأهرام، 1956/8/30.

(107) الأهرام، 1956/8/26.

(108) الجمهورية، 1956/9/2. الأهرام 1956/9/2.

(109) الجمهورية، 1956/9/3.

(110) الجمهورية، 1956/27.

(111) Spectator, August 24, 1956, P. 252.

(112) أندرى جومرى: "مشكلة قناة السويس"، ترجمة عبد الحميد نافع زادة، وزير مصر المفوض في بودابست ؛ منشور في وزارة الخارجية: موضوعات عامة حول قضية قناة السويس ، عدد 12، 29 أكتوبر 1956.

(113) الأهرام 1956/8/16،17،18،23،24، هيكل، "ملفات السويس"، صـ492، محمود فوزى، "حرب السويس 1956"، صـ 65 ؛ U.S. Department of State , note no.4 , P.212

(114) إفادة 295، المصدر السابق.

(115) الأهرام، 1956/9/1.

(116) الجمهورية، 1956/9/2، الأهرام، 1956/9/3.

(117) U.S. Department of State , note no.4 , P. 395.

(118) Ibid, P. 502.

(119) Spectator, Sept. 7, 1956.

(120) هيكل، "ملفات السويس"، صـ507.

(121) الأهرام 1956/9/9،11،12.

(122) وزارة الخارجية المصرية، تأميم قناة السويس، النشرة الأسبوعية لإدارة الصحافة، عدد 8، 22 سبتمبر 1956.

[123] وزارة الخارجية المصرية، ببيان بردود الدول على المذكرة المصرية المؤرخة 1956/9/10، ملف 31/52/4جـ1، مح 1453، أوخم، الأهرام 1956/9/15.

[124] U.S. Department of State , note no.4 , 502.

[125] إفادة 105 سرى جداً من عثمان توفيق سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل وخم الدائم في 1956/9/16، ملف 31/52/4 جـ2، مح 1453، أوخم.

[126] محمد صفوت، "مسألة قناة السويس"، صـ205 .

[127] محمود فوزى، "حرب السويس 1956"، صـ77-78. .

[128] وزارة الخارجية المصرية، تأميم قناة السويس، عدد 8، المصدر السابق، صـ118-119، الأهرام 1956/9/14، 1956/9/16.

[129] Report prepared in the Executive Secretariat of the Department of State, Washington, September 14, 1956 ; U.S. Department of State , note no.4 , p. 497.

[130] Message from President Eisenhower to Prime Minister Nehru, September 15, 1956, U.S. Department of State , note no.4 , pp. 502-504..

[131] إفادة 328 سرى وعاجل جداً من سفير مصر بنيودلهي إلى وكيل الخارجية الدائم في 1956/9/14، م. 15/45/30 جـ8.

[132] الأهرام، 1956/9/15،16.

[133] وزارة الخارجية، تأميم قناة السويس في مجلس الأمن، عدد 9، 29 سبتمبر 1956، صـ56 النشرة الاسبوعية لإدارة الصحافة.

[134] هيكل، "ملفات السويس"، صـ858.

[135] الأهرام، 1956/9/19،20،21،22.

[136] Report by the Executive Secretariat of the Department of State, Sept. 20, 1956, U.S. Department of State, note no.4, P. 541

(137) الأهرام، 1956/9/24.

(138) الأهرام 1956/9/24. صوت الهند، 147،15 أكتوبر 1956.

(139) الأهرام 1956/9/26،30.

(140) إفادة 351 سرى من سفارة مصر في نيولهي (سمن) إلى وخم في 1956/10/3، ملف 15/45/30 جـ6، محـ1505، أوخم

(141) الأهرام، 1956/9/19،22.

(142) الأهرام، 1956/9/1،21، 1956/10/6.

(143) صوت الهند، عدد 147، 5 أكتوبر 1956.

(144) هيكل، "ملفات السويس"، صـ858.

(145) وزارة الخارجية المصرية: موضوعات عامة حول قضية قناة السويس، عدد 12، 29 أكتوبر 1956، صـ10، 11؛ بطرس روفائيل، "الهند وقناة السويس" ، ص، 64،67.

(146) إفادة 328، المصدر السابق، الأهرام 1956/9/7،13،16،22.

(147) اكتشفت الخارجية الهندية في 20 سبتمبر 1956 سرقة ملف مراسلات ناصر– نهرو الخاصة بأزمة السويس وبالتحقيق في الأمر تم اكتشاف أن شادى كابور الموظف بالخارجية الهندية وزوجته قد باعا المعلومات الموجودة بالملف لعميل أجنبى نجح في الفرار. وتوقعت "انديان أكسبرس" بيع تلك المعلومات لدولتين أجنبيتين يعنيهما الإطلاع على أسرار تلك المراسلات و يرجح أنهما بريطانيا وفرنسا، أنظر الأهرام 1956/9/21،24. الجمهورية 1956/9/22.

(148) هيكل، "ملفات السويس"، صـ858.

(149) الأهرام، 1956/9/22.

(150) الأهرام، 1956/9/21.

(151) الأهرام، 1956/9/22.

(152) إفادة 45 سرى من وزير مصر المفوض ببورما إلى وكيل الخارجية المصرية الدائم، في 1056/9/24، ملف 31/52/4 جـ2، في 1453، أوخم.

(153) إفادة 352 سرى من مصطفى كامل إلى وكيل وخم الدائم في 1956/10/3، ملف 31/52/4جـ2،مح 1453، أوخم.

(154) إفادة 328.

(155) إفادة 328، المصدر السابق.

(156) Reid, Escott, Envoy to Nehru, Oxford University Press, New Delhi, 1981, P. 164.

(157) A Letter from the Acting Secretary of State to the President, October 10, 1956, U.S. Department of State , note no.4 , p. 685.

(158) في اجتماع للأحزاب الهندية كرس لتأييد التأميم المصرى للقناة قال الخطباء الهنود أن القناة هي عنق الهند والشرق ولا يمكن أن تسمح الهند أو أي بلد في الشرق أن يعود الإنجليز مرة أخرى للسيطرة على القناة ليعيدوا تشديد قبضتهم على عنق الشرق من جديد. انظر عبد المنعم النمر، مولانا أبو الكلام آزاد: المصلح الديني والزعيم السياسي في الهند، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ت.، صـ477.

(159) وزارة الخارجية المصرية: موضوعات عامة حول قضية قناة السويس، عدد 12، 29 أكتوبر 1956، صـ13.

(160) A. K. Pasha: Indo-Egyptian Relations during Nehru Era, an unpublished paper delivered on the seminar on "Indo-Egyptian Relations", which was held on March 3, 1999 , Faculty of Arts , Minufyia University , Shebin El Koum.

(161) صوت الشرق، عدد 59، أغسطس 1957.

(162) Memorandum of Discussion at the 304th Meeting of National Security Council, Washington, Nov. 15, 1956, U.S. Department of State, note no. 4, p.1128.

[163] حسن البدرى وفطين أحمد فريد ، "حرب التواطؤ الثلاثى ، العدوان الأنجلوفرنسي علي مصر – خريف 1957" ، ط 1 ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1997، صـ481.

[164] إفادة 351 سرى من مصطفى كامل سفير مصر بنيودلهى إلى وكيل الخارجية المصرية في 1956/10/3 ملف 15/45/30جـ6، مح 15/5/أوخم.

[165] محمود فوزى، حرب السويس 1956، صـ127.

[166] المصدر نفسه.

[167] صوت الشرق، عدد 55، إبريل 1957.

[168] صوت الشرق، عدد 69، يونيه 1958

[169] محمود فوزى، "حرب السويس 1956"، صـ127.

[170] وزارة الخارجية المصرية، تأميم قناة السويس في مجلس الأمن"، عدد 9، 29 سبتمبر 1956.

[171] أنتونى إيدن، مذكرات إيدن – السويس ، كتب سياسية (144) ، القاهرة ، د.ت ، صـ169، 181-182.

[172] جون كونل، قصة السويس، كتب سياسية (37)، دار القاهرة للطباعة ، القاهرة،1957، ، صـ64، 65.

[173] Escott Reid: Envoy to Nehru, pp. 144-169.

[174] الجمهورية، 1957/3/11.